جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أهمية التحليل المالي في الحد من مخاطر القروض المصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتين:

– بن سعيد حليمة.

– حمداش كهينة.

الأستاذ(ة) المشرفة:

دكتورة ساجي فاطيمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:..../..../2017

السـنة الجامعـية: 2016 م / 2017 م

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أهمية التحليل المالي في الحد من مخاطر القروض المصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتين:

– بن سعيد حليمة.

– حمداش كهينة.

الأستاذ(ة) المشرفة:

دكتورة ساجي فاطيمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:..../..../2017

السـنة الجامعـية: 2016 م / 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير :

* ان الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكيد *

بصدد انجاز هذا العمل المتواضع ، نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا اتمام هذا العمل وأنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى .

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام الى الأساتذة المشرفة " ساجي فاطيمة" لقبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحها وتوجيهاتها التي لم تبخل علينا بها راجينا من المولى عز وجل أن يوفقنا في حياتها المهنية والزوجية .

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونخص بالذكر *عبد السلام ، عبد الله * والى مدير البنك * السيد تواتي* .

والى كل الاساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي الى غاية هذه المرحلة .

والى عمال المكتبة كل واحد باسمه .

الى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة .

الى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا .

شـــكرا

الإهـــــداء

ربي اشرح لي صدري و يسر أمري و حلل عقدة من لساني يفقه قولي.

اهدي ثمرة سنين جهدي الى :

من كان ولازال رضاها غماما يقيني هجير الأيام و يعينني دوما على المضي الى الأمام.

الى من أعطتني وحرمت نفسها

الى من تخجل كلماتي حين اذكرها وتستحي عباراتي حين اشكرها.

الى رأفي و حناني أمي الحبيبة *فاطمة –حفظها الله وأطال عمرها.

الى لو اهديته الدنيا بأسرها مكافأته على عطائه أبي العزيز *ميلود*–حفظه الله واطال في عمره.

والى من حملنا رحم واحد ؛وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها وجعلهم الله الى سند المعين.

*اخواتي وأخواتي *

الى روح خالي العزيز والفاضل بن سعيد أحمد*رحمه الله.

والى كل أفراد العائلة و الاقارب الكبيرة.

والى كل من لقاني بهم القدر وجعلنا صديقات

خليدة ؛حياة؛ هاجر؛ سعدة؛ فوزية؛ مغنية؛ سارة؛ هدى؛ خولة

والى أخوة في الدراسة

والى كل طلبة جامعة ابن خلدون تيارت

والى كل الذين علموني ولو لحرف واحد.

والى كل من في ذاكرتي ولم تسعه ورقتي؛ الى من تمنى لي النجاح.

بن سعيد حليمة.

الإهـــــداء

الحمد لله ومهما حمدناه فلن نستوفي حمده، والصلاة والسلام على شفيعنا ونبينا محمد عليه أفضل صلاة وسلام.

- إلى من قال الله تعالى في حقهما: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً ﴾.

للذين دعوتهما ذللت لي الكثير من الصعاب والديا العزيزين، أطال الله في عمرهما.

- إلى جميع أخواتي: " رشيدة، ذهبية، حكيمة، كريمة، كنزة " وأزواجهم وأولادهم: خير الدين وليليا.

- إلى إخوة العزيزين: " عمر وكمال ".

- إلى جميع الأهل والأقارب.

- إلى صديقتي في الدراسة حليمة.

- إلى جميع الزملاء والزميلات في الدراسة.

- إلى جميع الأصدقاء " حنان، نصيرة، نادية، ... إلخ ".

- إلى كل معلم وأستاذ تعلمت على يده من الابتدائي إلى الجامعي.

- إلى من رتبت أفكاري ووجهة عملي الدكتورة المحترمة ساجي فاطيمة وإلى كل من ساندني وساعدني من قريب ومن بعيد.

حمداش كهينة

الملـخص

الملخص

إن القرض أهم مورد للبنك، فالتدقيق فيه جد ضروري لكي لا يخاطر البنك بأمواله وأموال الغير، وجب على البنك أن يقوم بدراسة جدية وعميقة لحالة المقترض وقدرات تسديده للقرض، حتى لا يقع البنك في مخاطر القروض وحيث تؤدي هده الأخيرة بدورها غلى أزمات اقتصادية واجتماعية والتي تكون لها نتائج سلبية على كل من المقترض والبنك، ولتفادي هذه المخاطر استوجبت دراسة عميقة استخدام أدوات وتقنيات تسمح بتقييم وضعية وامكانيات المقترض واكتشاف نقاط القوة والضعف في سياسته المالية، ومن أهم ة الوسائل نخص بالذكر التحليل المالي كأحد تقنيات الإدارة المالية أو التسيير المالي، ويعتبر هذا الأخير ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم والذي ازدادت أهميته في ضل تعقد وتوسع أنشطة البنوك في منح القروض، حيث أصبح لزاما على مدير البنك التعرف على المركز المالي للمقترض قبل منحه القرض، ونتيجة لكثرة المشاكل والمخاطر المنجرة عن عملية الإقراض لم تعد البنوك التجارية قادرة على تفادي هذه المخاطر دون تعزيزها بأداة التحليل المالي عن طريق استخدام مؤشرات ونسب المالية لتحديد القرار السليم.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي – مخاطر – القروض – مؤشرات – نسب.

فهرس الموضوعات

الفهرس

العـــــنوان	الصفـــحة
كلمة شكر	
الاهداء	
الملخص	
فهرس الموضوعات	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: المخاطر المصرفية وإدارتها	
تمهيد	22
المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية	23
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية ونشأتها	23
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية	27
المبحث الثاني: دلالات المخاطر المصرفية	29
المطلب الأول: مصادر المخاطر المصرفية وأنواعها	29
المطلب الثاني: مؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المصرفية	34
المبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية وادارة المخاطر	38
المطلب الأول: مخاطر القروض المصرفية	38
المطلب الثاني: مفهوم ادارة المخاطر المصرفية وأهدافها	42
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: التحليل المالي ... أسس ومفاهيم	
تمهيد	49
المبحث الأول: أسس التحليل المالي "دلالات"	50

المطلب الأول: ماهية ونشأة التحليل المالي	50
المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي	55
المبحث الثاني: أنواع واستعمالات التحليل المالي	57
المطلب الأول: أنواع التحليل المالي	57
المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي	59
المبحث الثالث: طرق وأساليب التحليل المالي	61
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي	61
المطلب الثاني: النسب المالية	66
خلاصة الفصل	72
الفصل الثالث: دراسة حالة: أهمية التحليل المالي في الحد من مخاطر القروض المصرفية *BADR* وكالة تيارت	
تمهيد	74
المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*	75
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	75
المطلب الثاني: مميزات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	79
المبحث الثاني: تقديم وكالة تيارت مخاطر التي تتعرض لها	82
المطلب الأول: تعريف وكالة ومهامها	82
المطلب الثاني: مخاطر التي تتعرض لها	86
المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي المستعملة لدى البنك	87
المطلب الأول: تقديم ملف القرض وطرق تحليله من طرف البنك	87
المطلب الثاني: دراسة ملف القرض دراسة حالة	94
خلاصة	103
الخاتمة	105
قائمة المصادر والمراجع	110
ملاحق	116

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01 – 01)	أنواع المخاطر المصرفية	**33**
الشكل رقم (02 – 01)	عموميات التحليل المالي	**51**
الشكل رقم (02 - 02)	رأس مال العامل	**62**
الشكل رقم (03 – 01)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**81**
الشكل رقم (03 – 02)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت *BADR*	**85**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01 – 01)	أهم مؤشرات قياس المخاطر	37
جدول رقم (03 – 01)	وكالات البنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت	83
جدول رقم (03 – 02)	حساب رأس المال العامل	96
جدول رقم (03 – 03)	حساب احتياجات رأس المال العامل	97
جدول رقم (03 – 04)	حساب الخزينة	98
جدول رقم (03 – 05)	حساب نسبة التمويل الدائم	99
جدول رقم (03 – 06)	حساب القدرة على الوفاء	100
جدول رقم (03 – 07)	حساب نسبة التمويل الخارجي	100
جدول رقم (03 – 08)	حساب نسبة السيولة العامة	101

مـقدمة

يقاس الاقتصاد بمدى فعالية المؤسسات المالية والمصرفية ومدى تطورها لأنها جزء لا يتجزأ منه، ولبقاء هذه المؤسسات المالية وتحقيق الأهداف التي أنجزت من أجلها أصبح لزاما عليها إنجاح سياسة مالية عامة للوصول إلى الأهداف المرجوة ومن بين هذه المؤسسات المالية البنوك التجارية التي تعتبر عصب النظام المالي ومحرك العجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة خاصة في العقدين الأخيرين من خلال عملها على وضع إدارة خاصة للعملية الاكتمالية وذلك بتقديم قروض مقابل ضمانات شخصية أو عينية وتواجه المخاطر التي يتعرض لها من خلال القروض الممنوحة بحيث يحاول البنك جاهدا التحكم فيها أو التحقيق من آثارها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع للقروض بل أيضا تمتد إلى خسارة المال المقترض في حد ذاته (خطر عدم التسديد) لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمدير البنك وهي لصيقة العمليات المصرفية فالقروض والمخاطر وجهان للعملة واحدة فلا يمكن وجود قرض دون احتمال مخاطر ولو كانت ضئيلة.

ويكون القرار الائتماني أكثر رشدا طبق التحليل المالي كتقنية جد هامة والمتمثلة في مفهومها البسيط في أنها عملية مستمرة لمعالجة او استخدام البيانات المتوفرة عن المؤسسات الاقتصادية ومن ثم ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية يتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك هذه المؤسسة ولا يقتصر فقط على مجرد القراءة أرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة وإنما يتعدى ذلك عما وارء الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وذلك لتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره كما ينبغي.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى الى محافظة على سلامة جهازها المصرفي وهذا من خلال عملها على وضع إدارة خاصة بعملية الائتمانية في البنوك التجارية من أجل منح القروض لطالبيها وضمان استردادها في آجال استحقاقها

وتجنبا لمخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة عدم وفاء طالبي القروض بالتزاماتهم طبقت البنوك التجارية الجزائرية هي الأخرى تقنية التحليل المالي.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **فيما تكمن أهمية التحليل المالي في حد من مخاطر القروض المصرفية؟**

وبناء على ما سبق ولغرض الإلمام بموضوع البحث وتحليل ومعالجة المشكلة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نعني بالمخاطر القروض المصرفية؟
- ✓ كيف يتم التقليل من المخاطر وماهي مختلف الأساليب؟
- ✓ هل يمكننا بواسطة التحليل المالي الكشف عن أسباب الحقيقية للاختلال التوازن المالي للمؤسسة ؟

1- فرضيات البحث:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية في إطار معالجة الموضوع تم اعتماد الفرضيات التالية:

- ✓ مخاطر القروض المصرفية هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد والوفاء بالتزاماته وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي يتعرض لها نشاط البنك.
- ✓ لا توجد إمكانية للربح في عملية لا تتضمن مخاطرة
- ✓ لا يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة بواسطة التحليل المالي فقط.

2- المنهج المستخدم:

بالنظر لطبيعة الموضوع والاشكالية، تم الاعتماد على المزج بين:

المنهج الوصفي: وتم فيه استعراض المخاطر المصرفية مفاهيمها اساسياتها وكذا مخاطر القروض وادارتها المصرفية وتم عرض التحليل المالي بمختلف مفاهيمه وانواعه ومؤشرات النسب المستعملة.

المـــنهج التحليلـــي: اســقاط الجانــب النظــري في ميــداننا بنــك محــل الدراســة، وتحليــل المؤشرات والمتغيرات المرتبطة بالموضوع.

3- أدوات الدراسية:

تماشيا مع هذا المنهج اتبعنا الاساليب التالية:

- أســلوب البحــث المكتــبي وذلــك بالبحــث في مختلــف الكتــب، المجــلات، الملتقيــات والندوات والدورات والمذكرات المتعلقة بهذا الموضوع.
- أسلوب البحث المعلوماتي وذلك بالبحث في شبكة الأنترنت.
- أســلوب البحــث الميــداني وذلــك بــإجراء مقــابلات مــع إطــارات في بنــك الفلاحــة والتنمية الريفية.

4- أهداف البحث:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ الإحاطــة بمختلــف المفــاهيم المتعلقــة بالمخــاطر الــتي يتعــرض لهــا البنــك خاصــة مخــاطر القروض الناجمة عن عدم وفاء الالتزامات.
- ✓ تبيــان أهميــة تحليــل البيانــات الماليــة لطالــب القــرض والكشــف والتحقــق مــن ســلامة مركزه المالي وقدرته على السداد بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- ✓ وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم التسديد.

5- أهمية البحث:

تمكن أهمية دراستنا لهذا الموضوع فيما يلي:

ان عمليــة مــنح القــروض تعــد المحــرك الرئيســي لنشــاط البنــوك وباعتبارهــا عمليــة لا تخلــو مــن المخــاطرة، وجــب علــى البنــوك القيــام بالدراســة كافيــة والضــرورية لمــنح القــروض بتفــادي وقــوع المخاطرة والتخفيف منها.

يســهل التحليــل المــالي علــى البنــوك اتخــاذ قــرار مــنح القــروض او عــدم منحــه في الوقــت وجيــز وذلك لمالها من اهمية بالغة في تقدير خطر عدم التسديد القدرة على الوفاء بالتزامات.

6- اسباب اختيار الموضوع:

ان اختيار الموضوع كان له عدة دوافع منها:

- **دوافع موضوعية:**

- حداثة موضوع مخاطر القروض في الوقت الراهن وتزايد اهمية الابحاث حوله في المعظم بلدان العالم وفي مختلف المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.
- اضافة دراسة في هذا المجال بغرض اثراء البحث العلمي و المكتبة.
- الاهمية التي يكتسبها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض وهو ما يمكننا من اتخاذ القرارات السليمة.

- **الدوافع الذاتية:**

- كون الموضوع في مجال تخصصنا.
- الرغبة في الاطلاع على مواضيع الأعمال المصرفية نظرا لعصرنتها وحداثتها.
- التعرف على المدى اعتماد المصارف على تحليل المالي لمواجهة المخاطر القروض.

7- حدود الدراسة:

للإجابة عن اشكالية الموضوع و التوصل الى نتائج دقيقة حصرنا الدراسة ضمن حدود على النحو التالي:

- **الحدود الموضوعية:**

تضمن هذا البحث ثلاث مجموعات تتعلق الاولى بالمخاطر المصرفية بالتركيز على اهم المفاهيم واساسيات المخاطر وكذا ادارة المخاطر المصرفية، اما الثانية فالتضمن ماهية التحليل المالي وكل ما يتعلق من المؤشرات ونسب مالية.

والمجموعة الثالثة دراسة حالة في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت بالجزائر.

- **الحدود المكانية:**

-يتناول هذا البحث عينة مكونة من البنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر.

- **الحدود الزمانية:**

اعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية تطبيقية البنك الفلاحة والتنمية الريفية امتدت مدة التربص 15يوما من(12-3-2017 الى 27-03-2017).

8- صعوبات البحث:

- صعوبة موافقة البنوك على اجراء التربص لديهم.

- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات وارقام حسابات الزبائن التي تعد من اسرار المهنة.

- مثل هذه الدراسة تحتاج الكثير من الوقت وذلك بالنظر إلى عمقها وتشبعها.

- قصر مدة التربص وعدم منحهم الينا كل المعلومات اللازمة للدراسة.

9- الدراسات السابقة:

- **دراسة شريف مصباح أبو كرس:** " إدارة مخاطر الائتمان المصرفي " هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التحليل المالي والائتماني كأداة لاتخاذ القرارات الرشيدة وإلى إحداث التغيرات التي تتخذها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.

- **دراسة عمار أكرم وعمر طويل:** " مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر " دراسة تطبيقية على المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصاريف التجارية هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

- **دراسة حابس إيمان 2011:** " دور التحليل المالي في منح القروض " دراسة تطبيقية على بنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة.

- هدف هذه الدراسة الى تبيان أهمية التحليل المالي كأداة أو تقنية أنسب للحد من مخاطر القروض (خطر عدم التسديد) لاتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة.

10- عرض خطة البحث:

تناولنا في الفصل الأول مخاطر المصرفية وإدارتها حيث قسم إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية المخاطر المصرفية والمبحث الثاني دلالات المخاطر المصرفية وفي المبحث الثالث مخاطر القروض المصرفية وإدارة المخاطر تناولنا في الفصل الثاني التحليل المالي حيث قسم الى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول أسس التحليل المالي من مفهوم التحليل ونشأته والمبحث الثاني أنواع واستعمالات التحليل المالي والمبحث الثالث طرق وأساليب التحليل المالي والمبحث الثالث طرق وأساليب التحليل المالي المتمثلة في نسب ومؤشرات التوازن المالي.

تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة حالة دور التحليل المالي في حد من مخاطر القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للبنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي المبحث الثاني تقديم وكالة تيارت ومخاطر التي تتعرض لها وفي المبحث الثالث أساليب التحليل المالي المستعملة في البنك.

الفصل الأول

المخاطر المصرفية وإدارتها

تمهيد

مما لاشك فيه أن البنوك بصفة خاصة و القطاع المصرفي بصفة عامة يعتبر ان عصب الاقتصاد في أي بلد وأن سلامته تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد عموما ولكن هذا القطاع يعتبر من أكثر القطاعات التي تنطوي على مخاطر وخصوصا مخاطر القروض المصرفية ،وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها والسبب يرجع إلى جانبين أساسين الأول يتعلق بالإدارة تتغير في الحياة الاقتصادية ويرتبط بزيادة معدلات الترابط و التداخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة مما دعا البنوك إل إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية إدارتها ،والبحث عن الطرق وأساليب التعامل مع هذه المخاطر مما يدعو إلى ضرورة تبني النظم الفعالة لإدارة المخاطر المصرفية خاصة في ضوء اتجاه العديد من البنوك نحو التعامل مع المستحدثات المصرفية ذات المخاطر المرتفعة.

وللإحاطة بكل المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية وقروض المخاطر المصرفية خصوصا وكذا إدارة المخاطر عموما تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: دلالات المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية و إدارة المخاطر.

المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية

تعد المخاطر المصرفية في ظل العولمة و التغيرات المتسارعة ، من أكبر التحديات التي تواجه المصارف وتؤثر تأثيرا كبيرا في أدائها إذا تختلف و تتنوع المخاطر المصرفية باختلاف بيئات الأعمال و الأنشطة المختلفة التي تمارسها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية ونشأتها

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك ومفهوم المخاطرة لا يكاد يحتاج إلى تعريف لأنه مفهوم واضح يستخدمه الناس حتى في محادثاتهم العادية.

وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب وذلك بالتطرق الى مفهوم المخاطر المصرفية ونشأتها.

1- مفهوم المخاطر المصرفية.

1.1 مفهوم الخطر:

يمكن كخطوة أولى تقدم توضيحا لكلمة خطر وفقا لمختلف وجهات النظر كما يلي :

1.1.1 لغة: ان كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني RESCARE اي RISQUE والذي يدل عل الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف عن المتوقع.[1]

2.1.1 اصطلاحا: هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع او الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة [1].

[1]- طارق عبد العال حماد، "**ادارة المخاطر**"، الدار الجامعية مصر، 2003، ص: 16

2.1 مفهوم المخاطرة:

توجد عدة تعاريف لكلمة المخاطرة وهي كما يلي:

1.2.1 إن المخاطرة في مفهومها المالي تعرف على أنها تشير إلى تقلب العوائد

وعدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للبنك.[2]

2.2.1 عرفت لجنة التنظيم في المصرفي و إدارة المخاطر المنبثقة على هيئة قطاع البنوك الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي " هي احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، وخسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته".[3]

1-2-3 هي:" التزام يحمل في طياته ارتياب مرفوق باحتمال ربح أو ضرر سواء هذا الأخير تدهور أو خسارة ".[4]

ومنه يمكن الوصول إلى تحديد لمفهوم المخاطر المصرفية:

- يعرف الخطر المصرفي بأنه: " احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على الاستثمار مما ينتج عنه آثار سلبية لها قدرة التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ بنجاح".[5]

---

[1]- حساني بوعلام، **"ادارة مخاطر التعثر المصرفي"**، مذكرة نيل شهادة ماستر في كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2013، ص:09

[2]- صادق راشد الشمري،" **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية"**، دار الصفاء، الأردن، 2008، ص: 189.

[3]- مهند حنا نقلا عيسى، **"إدارة المحافظ الائتمانية"**، دار الراية، الأردن، 2010، ص: 116.

[4]- حشاد نبيل،" **دليل إدارة المخاطر المصرفية، مركز البحوث دراسات مالية ومصرفية"**، عمان الأردن، 2005، ص: 105

[5]- أيمن زيد،" **إدارة المخاطر الائتمانية في مصارف التجارية"**، مذكرة نيل الماجستير في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2013، ص: 10

- ويعرف كذلك بأنه: " أيضا حالة انحراف معاكسة عن نتيجة غير متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة، والتي من شأنها عرقلة السير الحسن لأنشطة المصرف اذ لم يتم التحكم فيها بشكل جيد حتى لا تؤثر على ربحية البنك ورأسماله ".[1]

والخطر المصرفي يتميز بنوعين من الخسائر وهي:[2]

- **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل الوفاء بالدين في محفظة قروض، والتي يتعرض لها المصرف باحتياطات مناسبة.
- **الخسائر غير متوقعة:** وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة مثل: تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق ويعتمد المصرف في هذه الحالة على متانة رأسماله لمقابلة الخسائر غير متوقعة.

حيث يرى البعض أن الخطر المصرفي يمكن أن ينتج عن نقص التنوع أو نقص التنوع أو نقص السيولة أو إيرادات البنك في التعرض مستمر للمخاطر.

ومن المعلوم أنه لا يمكن محو المخاطر تماما من الوجود المصرفي غير أن إعداد نظام سليم وتحديد المخاطر المحيطة بالأنشطة المصرفية وكذا التسيير عقلاني لها، فكل ذلك يساهم في التخفيض من حدة العمليات الخطيرة في المصارف.

[1]- أيمن زيد، **"إدارة المخاطر الائتمانية في التجارية"**، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2]- أمينة طوقان، **"عمليات الدمج بين المصارف اتحاد المصارف العربية"**، لبنان، 2006، ص: 306.

2- نشأة المخاطر المصرفية:

- لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجمع الموارد و التسليف وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي و السيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطر ها ولم توجد الحوافز الدفاعية للتغير و المنافسة.

أما أواخر السبعينات وألمانيات فكانت الفترات التي حملت معها التغير الجذري في هذا القطاع ومن بين القوى الدفاعية التي حملت معها موجات التغير الجذري في هذا القطاع ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك ثلاثة عوامل زعزعت الاستقرار هي:[1]

- الدور التضخم للأسواق المالية .
- التحرير من اللوائح و القواعد التنظيمية .
- ازدياد المنافسة.

ومنذ ذلك الفترة ثم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروح بواسطة البنوك ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيدا عن أنشطتها الأصلية وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبلة ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المعرفية التجارية واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية، وتناقصت الحصة السوقية للأنشطة الوساطة مع النمو أسواق رأس مال.

[1]- طارق الله خان، "**ادارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية**"، جدة، 2003، ص: 34.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في مخاطر المصرفية

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة والتي يتوقع لها أن تستمر لسنوات قادمة أخرى، وقد كان من النتائج هذه التطورات تركها اثار مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصاريف التجارية في لمها ومداها وكان من بين التغيرات التي تركت اثار مهمة في مخاطر العمل المصرفي في ما يأتي:[1]

1- التغيرات التنظيمية والإشرافية:

فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية الثقيل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطر ورأس المال، مثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الامر الذي كان له أثار ايجابية في مخاطر.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار أسعار القائد، والذبذبة الشديدة في الأسعار العملات التي حدث على أثر انهيار اتفاقية brettonwoods إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى خاصة المتعددة الجنسيات منها إلى الأسواق المالية.

أما لتفادي الخسائر المستقبلية التي تنتج عن مثل هذه الذبذبات الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتعاد المصاريف لمثل هذه الشركات العديد من الأدوات لتغطية المستقبلية، وقد كان ابعاد المصاريف في هذا المجال وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية.

[1]- آسيا قاسمي وحمزة فيلالي، "**المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**"، المؤتمر الدولي حول المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11 / 12 ديسمبر 2011، ص: 02

دليلا على براعة المؤسسة المصرفية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات، لكن هذا الإبداع نفسه أدى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر المصارف.

3- المنافسة:

من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الاستعارة، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين ولاشك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها نضيف الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

4- التطورات التكنولوجية:

من العوامل التي أثرت ايجابيا في تعرف المخاطر العمل المصرفي وقياسه وإدارته التطورات في التكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة، زيادة قدرة المصارف على التعارف مخاطر ها، وإدارتها بطريقة أفضل إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني وإدارة النقد، الا أن هذه المقطورات خلقت، في الوقت الراهن مخاطر جديدة مثل مخاطر تصفيات الدفعات التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الالكتروني.

5- تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية.

المبحث الثاني: دلالات المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك لأنواع متعددة من المخاطر بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها، والتي تحد من قدرتها على القيام بمهامها أو تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها و المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تتميز بوجود تداخل بينها.

المطلب الأول: مصادر المخاطر المصرفية وأنواعها:

1- مصادر المخاطر المصرفية:

توجه المصاريف بالمخاطر لأسباب تنتج، اما عن عناصر في جانبي ميزانياتها، مثل نوعية محفظاتها من الاستثمارات والقروض او عن طلب مفاجئ على حسب كميات كبيرة من الودائع، أو الأسباب تتعلق بعناصر خارج الميزانية، أو نتيجة هذه العوامل معا وثمة أسباب تؤدي إلى حدوث المخاطر نتناولها

فيما يلي:[1]

1- العولمة الأسواق المالية والتحرير المالي و المصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي و المالي العالمي.

2- حالات الكساد و التي تتفاوت في حدتها نتيجة السياسات نقدية أو نتيجة لصعوبات في ميادين الأعمال أو الاستثمار خاصة في مجلات الآجال الطويلة.

3- التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة.

4- القوانين و التشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه.

5- التهاون والإهمال أو التلاعب الذي بسببه الشخص نفسه.

[1]- سميرة رزيق، "**ادارة المخاطر التمويل في البنوك**"، ماجستير غير منشورة، تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دفعة 2010 – 2011، ص: 19.

6- الظواهر الطبيعية كالفيضانات والزلازل.

7- التزوير.

8- الاختلاس.

9- ضعف ادارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سوء لعدم الخبرة أو عدم القدرة الكافي.

2- أنواع المخاطرة المصرفية:

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية كما يلي:

1 – المخاطر المالية: وهي عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق وتنقسم بدورها إلى:

1-1 **المخاطر الائتمانية**: تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في الوقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفاع وقت حلول موعد إرجاع القروض، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.[1]

1-2 مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق لتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير وتنقسم هذه مخاطر إلى:[2]

1-2-1 مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر الناتجة عن التعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات والقيمة الاقتصادية الاصوله.

[1]- محمد عبد الفتاح الصرفي، "**ادارة البنوك**"، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 66.

[2]- هيفاء غانية، "**ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3**"، مذكرة تخرج شهادة ماستر أكاديمي مالية البنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، دفعة 2014 – 2015، ص: 02.

1-2-2 مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في الأسعار العملات، الأمر الذي يقتضي الماما كاملا دراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

1-3 مخاطر السيولة: تتعرض البنوك من حين إلى أخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين عين لأسباب خاصة بهم، ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.[1]

2- مخاطر غير مالية:

2-1 مخاطر التشغيل: تنشأ هذه المخاطر عند ممارسة البنك لأنشطته المختلة التي ينتج عنها أنواع مختلفة من الأخطاء منها البشرية التي تكون بسبب عدم كفاءة و التدريب على أساليب العمال، ومنها الفنية التي تحد نتيجة لإعطاب أجهزة الحاسوب أو أجهزة الاتصالات الأخرى المختلفة ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في الموصفات وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات.[2]

2-2 مخاطر القانونية: وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها مقبولة لدى المحاكم.[3]

[1]- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، **"النقود والمصارف والأسواق المالية"**، دار الحامد، الأردن، 2004، ص: 195.

[2]- شقري نوري موسى وآخرون، **"ادارة المخاطر"**، دار الميسرة، الأردن، 2012، ص: 327.

[3]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **"ادارة البنوك"**، مرجع سبق ذكره، : 67.

ويأتي في المقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني و نسب الائتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بدعم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ.[1]

2-3 المخاطر الاستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.[2]

2-4 مخاطر السمعة: تنتج مخاطر السمعية عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال.

حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.[3]

[1]- شقري نوري موسى وآخرون، **"ادارة المخاطر"**، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

[2]- مرجع سبق ذكره، ص: 298.

[3]- نصر عبد الكريم ومصطفى أبوصلاح، **"المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة إلى طبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة"**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس يومي 4 / 5 جويلية 2007، الأردن، ص: 12.

من خلال التقسيم الذي اتبعناه في تصنيف المخاطر المصرفية يمكن ترجمة ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (01 – 01): أنواع المخاطر المصرفية.

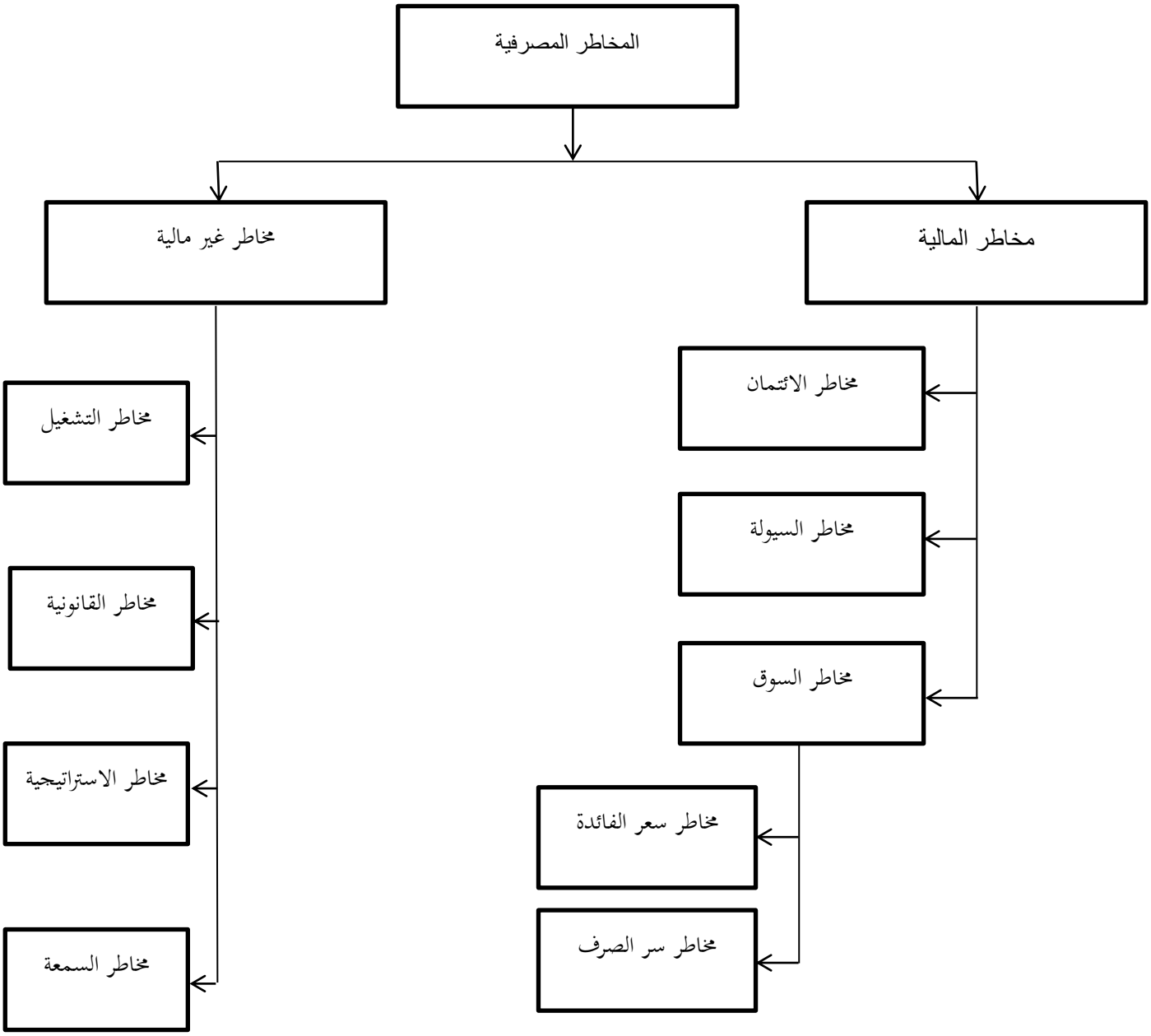

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**ادارة البنوك**"، دار المنهاج، الأردن، 2006
- شقري نوري موسى وآخرون، "**إدارة المخاطر**"، دارة المسير، الأردن، 2012.

المطلب الثاني: مؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المصرفية:

- يمكن استخدام عدة مقاييس بشكل عام لقياس المخاطر التي تواجهها البنوك وتعبر كميا عن المستوى النسبي للمخاطر ونذكر منها:

1 – المقاييس الإحصائية: وهي الأدوات التي تعتمد على قياس درجة التشتت في قيم التدفقات المالية الداخلة للبنك ومن أهم هذه الأدوات:[1]

1 – 1 المدى: الذي يقيس الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للتدفقات النقدية خلال فترة معينة وبالطبع كلما ارتفعت قيمة المدى ازدادت المخاطر.

1 – 2 التوزيعات الاحتمالية: تتبع سلوك التدفقات وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى المخاطر.

1 – 3 الانحراف المعياري: وهو مؤشر للمخاطر الكلية ويقيس درجة التشتت عن متوسط العائد أو التوقفات المتوقعة وكلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري كلما ازدادت المخاطر.

1 – 4 معامل الاختلاف: وهو مقياس نسبي يربط بين المخاطر والعائد لكل وحدة من العائد وكلما ارتفعت قيمة المعامل ارتفع مستوى المخاطر.

1 – 5 معامل بيتا β: وهو المعامل الذي يقيس درجة حساسية العوائد للنشاط المصرفي للتغيرات التي تحصل في متغير آخر بمخاطر السوق مثل حساسية العائد من فوائد المصرفية إلى التغيير في حساسية العائد المذكور للتغيرات في السوق.

[1]- دريد آل كامل شيب، "**ادرة البنوك المعاصرة**"، دار المسيرة، الاردن، 2012، ص: 96.

2- مقاييس التحليل المالي: وهي المؤشرات التي تحلل قيمة العميل سواء الفرد أو الشركة من خلال استخدام مجموعة من نسب المالية والأدوات المالية وسوف نتطرق إليها في الفصل الثاني و أهم هذه الأدوات المالية أهمها نموذج (Z) تحليل زيتا * Zetaanalysis في 1977 بهدف الكشف عن الشركات ذات المخاطر والمعرضة للإفلاس حيث توصل إلى سبعة متغيرات تساعد في التميز الناجح بين الفاشلة والناجحة وهذه المتغيرات السبعة هي:[1]

1) الربحية الحالية.
2) الخطر أو درجة التقلب العائد.
3) معدل تغطية الفوائد.
4) الربحية في الأجل الطويل.
5) السيولة.
6) الرافعة المالية.
7) الحجم.

ونموذج التمان:

$$z = 1{,}2x_1 + 1{,}4\,x_2 + 33x_3 + 0{,}6\,x_4 + 1{,}0x_5$$

X1 = صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات.

X2 = رصيد الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات.

X3 = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات.

X4 = القيمة السوقية للبنك / مجموع الديون.

X5 = المبيعات / مجموع الموجودات.

[1]- عبد الغفار حنفي، "**ادارة المصارف**"، دار الإسكندرية مصر، 2008 ص : 286.

***زيتا**: سيدني التمان، عالم كيميائي أمريكي، ولد 07 ماي 1939، وهو صاحب نموذج زيتا التمان لمعرفة المنشآت الفاشلة والجيدة.

وجد التمان حدوث تصنيف خطر داخل نطاق 1,81 <Z< 2,99

1- إذا قلت قيمة Z عن 1,81 فإن المنشأة تكون عرض لمخاطر الفشل والتدهور لضعف أدائها المالي وتقع ضمن المنشأة الفاشلة.

2- إذا كانت قيمة Z أكبر من 1,81 وأقل من 2,99 فإنه يكون من الصعب الحكم على الأداء والوضع المالي لها.

3- إذا كانت أو ازدادت قيمة Z في المنشأة عن 2,99 فإن هذه المنشأة لا يتوقع منها الفشل لأدائها المالي الجيد.

كما يوجد مؤشرات أخرى لقياس المخاطر يمكن توضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01 – 01) أهم مؤشرات قياس المخاطر.

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة
المخاطر الائتمانية	– باقي أعباء القروض / اجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي ستحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / اجمالي الأصول – الخصوم المتقلبة / اجمالي الأصول – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	– الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / اجمالي الأصول – الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / اجمالي الخصوم – الأصول الحساسة– الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	– المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية – الأصول المركز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول / عدد العمال – مصروفات العمالة / عدد العاملين

المصدر: نادية أبو فخرة، **"تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية"**، نموذج تجريد المحلية العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين الشمس، العدد الثاني 1998، ص 486.

المبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية وادارة المخاطر المصرفية

العمل المصرفي يتعرض للعديد من مخاطر القروض تختلف حسب طبيعة الأموال واستخداماتها، وبهذا الصدد تنتهج البنوك ادارة المخاطر التي تتطلب منها هذه الأخيرة مجموعة من القرارات التي تعمل على تقليل من المخاطر والتحكم فيها.

المطلب الأول: مخاطر القروض المصرفية.

1- مفهوم مخاطر القروض المصرفية

- عندما ترتبط المخاطر بالقرض ينتج خطر القرض وهو مرتبط بالنشاط البنكي الذي يتعلق بمنح القروض وهو من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهي عموما اما مخاطر مالية تمس اختلال التوازن المالي، واما اقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة قد تؤدي إلى حدوث انقطاع كلي أو جزئي للسوق الذي يتعامل فيه.[1]
- يقصد بها أيضا احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه، واحتمال تحقيق الخسارة جراء ذلك، وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن يتحقق اذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة.[2]
- ومن خلال هذا يتبين أن القرض هو مخاطرة ذات معنيين:[3]

المعنى الأول: يتضمن عجز المقترض عن التسديد.

المعنى الثاني: إحصائي يتمثل في احتمارة الخسارة وهو كتضمن في المعنى الأول ومنه لا يمكن فصل المخاطرة عن القرض.

- مخاطرة القروض هي تقلب العائد الفعلي للعملية الإقتراضية عند العائد التعاقدي والناتج عن عدم قدرة العميل على السداد.[4]

---

[1]- موتر في امال، "**تسير القروض قصيرة الأجل**"، مذكرة نيل الشهادة ماجستير 2001- 2002-ص:78

[2]- منير ابراهيم، "**ادارة البنوك التجارية**"، ط03، المكتب العربي الحديث 1992،ص: 244

[3]- موتر في امال، "**تسير القروض قصيرة الأجل**"، مرجع سبق ذكر، ص:78

[4]- طلعت أسعد الحميد، "**الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**"، مكتبة الشفري، 1998، ص: 100.

2 – مستويات مخاطر القرض: تحدد في ثلاث مستويات وهي:[1]

2-1 **الخطر المتعلق بالمدين نفسه:** يكون هذا الخطر مرتبط بالحالة المالية و الصناعية والتجارية للمنشأة الاقتصادية أو لسلوك مسيرها، وهو ناجم عن سوء التسيير من طرف رئيس المنشأة لهذه المخاطر كما يمكن أن تكون بسبب عناصر غير متوقعة.

2-2 **الخطر المرتبط بقطاع نشاط المستفيد:** غالبا ما ينجم هذا الخطر من تطور أسعار المواد الأولية أو من المنافسة الخارجية أو حتى من الظواهر اجتماعية، ويسمى أيضا بالخطر الوظيفي أو المهني.

2-3 **الخطر المرتبط بأزمة عامة:** يؤثر هذا النوع من الأخطار تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة مثل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 حيث أن هذا النوع له علاقة بمراقبة الأزمات السياسية والاقتصادية وبأحداث غير متوقعة.

[1]- موترفي امال، "**تسير القروض قصيرة الأجل**"، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

3 – أسباب مخاطر القروض المصرفية:

عملية القرض تتجسد في العلاقة بين شخصين البنك والعميل وذلك في محيط اقتصادي معين، اذ يمكن تقسيم أسباب المخاطر إلى:

3-1 أسباب تقع من جانب البنك:

- قصور الدراسة الائتمانية مثلا منح قرض ما كان ينبغي منحه لارتفاع درجة المخاطرة، أو منح مبلغا أكثر مما ينبغي منحه، عدم اجراء التحليلات المالية بشكل كامل أو دقيق وذلك قد يرجع إلى قلة خبرة الموظفي الائتمان.
- السماح للعميل باستعمال التسهيلات دفعة واحدة، في حين أنه يتعين وفقا للدراسات المعدة أن تستخدم تلك الأموال على دفعات وفقا لحاجة العميل.
- امتناع البنك دون برر عن تقديم تمويل اضافي للعميل تكون عادة ضئيلة، فيتعثر العمل ويعجز العميل عن الوفاء بالتزامات البنك.
- اصرار البنك على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة للظروف التي يمر بها والتي سببها قد يتعثر العميل.
- اتصال غير وثيق للبنك بالمتعامل معه مما يجعله بعيدا عن معرفة ظروف الأسواق التي تنعكس على أعمال ذلك المقترضين.[1]

3-2 أسباب تقع من جانب العميل:

- فشل المشروع نفسه، وهذا هو أهم سبب من أسباب تعثر القروض فإن فشل المشروع وحقق خسائر فادحة فإن ذلك يعني عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.
- تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك عند تقديم طلب الاقتراض من أجل الحصول على الموافقة أو من أجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.
- الخلل في دراسة الجدوى للمشروع من مواعيد سداد أقساط القرض.
- استخدام قروض قصيرة لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.

[1]- فريد راغب النجار،" **ادارة الائتمان و القروض المتعثرة، مخاطر البنوك في القرن 21**"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص: 23 .

- عدم تنفيذ توجيهات البنك وارشادته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل للممول.
- استخدام القرض في غير الغرض الذي منح من أجله، كاستخدامه في سداد دين شخصي العميل أو شراء معدات وآلات وأشياء أخرى لا علاقة لها بالمشروع الممول.
- فقدان القدرة الإدارية والمالية الفنية على إدارة العمل، كحدوث اختلاسات يؤثر على الأرباح، أو حدوث أخطاء فنية في التنفيذ.
- اشهار افلاس العميل أو هروبه إلى خارج البلاد.[1]

3-3 أسباب خارجة عن ادارة الطرفين

- الظروف السياسية غير مستقرة والتي تؤثر على اعمال المقترض ونتائجه.
- مجابهة العميل لازمات طارئة مثل اضراب العاملين، عدم توافر المواد الخام.
- تدخل الدولة بشكل مفاجئ على أعمال العميل ونشاطه ويحد من ايراداته المتوقعة، كرفع الدعم مثلا المقرر لسلعة التي يباشر فيها العميل نشاطه أو زيادة الضرائب الجمركية.
- تغيير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوى يحتل نسبة كبيرة في السوق.[2]

[1]- فريد راغب النجار، "**ادارة الائتمان**"، مرجع سبق ذكره ص: 26.

[2]- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة،" **ادارة الائتمان**"، دار النشر الطبعة الأولى، عمان 1999، ص: 285.

المطلب الثاني: مفهوم ادارة المخاطر المصرفية وأهدافها

تعددت التعاريف ادارة المخاطر المصرفية واختلفت نظرا لزاوية التي ينظر منها، وكذا التداخل بينها وبين المفاهيم اخرى كالتأمين ولكن ومع مرور الزمن حصلت عدة تغيرات على هذه التعاريف نتج عنها مفهوما جديدا لإدارة المخاطر.

1- مفهوم ادارة المخاطر المصرفية:

- ادارة المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها ووضع اجراءات من شأنها أن تجنب هذه المخاطر أو الحد من أثارها أو التعامل مع هذه الأثار، حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر واعداد استراتيجية لسيطرة عليها.[1]
- ادارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[2].
- عرفت لجنة التنظيم المصرفي وادارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكيةFSR ادارة المخاطر بما يأتي: " هي تلك العملية التي يتم من خلال تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومرقبتها والرقابة عليها ".[3]

اذن يمكن القول بأن ادارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصول وإيراداته ووضع الخطط المناسبة

---

[1]- *the our community team Milk. "**An introduction the risk management**. **Published**" by www. Our community. Com au p 02*

[2]- أسامة عزمي سلام شفيري ثوري موسى، "**ادارة المخاطر**"، مرجع سبق ذكره، ص:55.

[3]- محمد داود عثمان، "**ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره**"، الطبعة الأولى 2013، عمان الأردن، ص: 217.

لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها ان لم يكن القضاء على مصادرها.

تتم ادارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا من أجل تحديد قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة واعداد التقارير عنها.[1]

2- أهدف إدارة المخاطر المصرفية

ان الهدف من عملية ضبط المخاطر وادارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار البنك وسلامة وجوده، فتعد وظيفة ادارة المخاطر من أهم الوظائف في البنك فتهدف ادارة المخاطر بشكل رئيسي إلى:[2]

2-1 استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث تساهم ادارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

2-2 استمرارية النمو: عندما يكون النمو هدفا تنظيمياها ما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد استراتيجية ادارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للبنك.

[1]- ابراهيم الكارسالة، "**اطر أساسية و معاصرة في المراقبة على البنوك وادارة المخاطر معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي**"، ط2، أبوظبي2010، ص:39 .

[2]- ابراهيم رياح ابراهيم المدهون، "**دور المدقق الداخلي في التفعيل ادارة المخاطر في المصاريف العاملة في القطاع غزة**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين 2011 ص:39.

2-3 تعظيم قيمة البنك: تساهم قرارات ادارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسة.

2-4 اعطاء مجلس ادارة البنك والمديرين التنفيذين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

2-5 الحيلولة دون الوقوع الخسائر المحتملة.

2-6 وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.

3- أساليب ادارة المخاطر المصرفية وأهدافها

3-1 أساليب ادارة المخاطر المصرفية:

هناك عدد من الأساليب تتبعها البنوك في التعامل مع مخاطر من بينها:[1]

- **تفادي المخاطرة:** تتضمن رفض البنك قبولها حتى ولو للحظة، ان التعرض للمخاطر غير مسموح له بأن يدخل حيز الوجود ويتحقق ذلك عن طريق عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة.
- **تقليل المخاطرة:** تتضمن تقليل المخاطرة بطريقتين:

الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها من خلال استخدام مخففات تخفيف المخاطر والثانية تكون من استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات يمكن التواصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما، وبناء على هذه التقديرات يمكن لبنك أن يفترض حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا يواجه بعد نفس احتمال الخسارة نفسها.

- **الاحتفاظ بالمخاطرة:** وهو من أكثر الأساليب شيوعا للتعامل مع المخاطرة، فالبنك قد يواجه العديد من المخاطر وعندما لا يتم اتخاذ أي اجراء لتفادي المخاطرة أو تقليلها، يتم بالاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي ينطوي عليه تلك المخاطرة، والاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون طوعيا أو غير طوعي، ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود انفاق أو موافقة ضمنية على تحمل الخسائر ذات صلة، ويتم اتخاذ قرار الاحتفاظ بمخاطرة طوعية لأنه لا توجد بدائل أخرى، أما الاحتفاظ غير الطوعي بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لا شعوريا المخاطرة ولا يكون بالإمكان أيضا تفادي المخاطرة أو تحويلها أو التخفيف منها.

[1]- محمد داود عثمان، "**ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره**"، مرجع سبق ذكره، ص: 266.

- **تحويل المخاطرة:** هي نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى آخر يكون أكثر استعدادا لتحمل المخاطرة ومن أمثلة ذلك عقود التأمين.
- **اقتسام المخاطرة:** يعتبر هذا الأسلوب صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة، وذلك من خلال اقتسام المخاطرة ويتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومن الأمثلة على ذلك أن يقوم عدد من المستثمرين بجمع رأس مالهم بحيث يتحمل كل منهم جزء فقط من فشل المشروع.

3-2 أهداف أساليب ادارة المخاطر

هناك مجموعة من أهداف أساليب ادارة المخاطر يمكن عرضها كما يلي:[1]

- عدم حدوث أخطاء كبيرة وتجنب حدوث المفاجآت.
- عدم تفويت الفرص البديلة.
- تسريع عملية التغير التي تتحقق من خلال ابقاء المخاطر في حدها المرغوب.
- المحافظة على مخاطر ضمن الاطار العام الموافق عليه.
- تحقيق التناسب بين رأس المال والموارد مع مستوى المخاطرة.
- المحافظة على البقاء والاستمرارية والنمو والتطور.
- تطوير ميزة تنافسية في التسعير.
- المحافظة على عوائد الكلية.
- التخفيف من حالتي عدم التأكد والمخاطرة المرتبطة بالمعاملة الائتمانية.
- تمكن البنك من ايجاد الفرص في الاسواق والاستفادة منها بسرعة أكبر.
- زيادة درة البنك على استخدام طاقاته وموارده بفاعلية وكفاءة أكبر.
- التزويد بتغطية ملائمة مقابل الخسائر الديون المعدومة.

[1]- محمد داوود عثمان، "**ادارة تحليل الائتمان ومخاطره**"، مرجع سبق ذكره، ص: 266.

خلاصة

ان المؤسسة المصرفية على أهميتها وبالرغم مما توصلت اليه من تقنيات رفيعة في التحكم بالمعلومات الا أنه من خلال مزاولتها لأنشطة اليومية توجهها بعض المخاطر تذبذب معدل الفائدة، ولهذا يلجأ البنك عادة إلى انتهاج بعض الطرق التي تسعى من خلالها إلى الحد والتقليل من المخاطر، كما استطعنا أن تدرك الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأخيرة ومدى تأثيرها على المحيط المصرفي، وكذلك استطعنا معرفة أن المخاطر بمختلف أنواعها وأبعادها تمثل المشكل الرئيسي والشغل الشاغل للمؤسسات المصرفية.

الفصل الثاني

التحليل المالي...أسس ومفاهيم.

تمهيد

تعتبر الإدارة المالية حقلا هاما من حقول إدارة الأعمال ولعبة العوامل التاريخية دورا متجددا في تطورها وجعلت الكثير من المديرين يدركون أهميتها أهمية محتواها الذي يتمثل في تحليل المالي لماله من أهمية في حماية وجود المؤسسة وتحقيق أهدافها الأمر الذي أدى إلى تعزيز مكانته ونقله إلى الموقع المشارك في صنع القرار على مستوى الإدارة العليا.

و يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة أمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض العمليات كالغش والخداع الأمر الذي أدى إلى تدخل المشرع، وفرضه نشر المعلومات المالية والمتمثل في التحليل المالي ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها، و قد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت اهتماما به.

والإحاطة بكل المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي تطرقنا إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: أسس التحليل المالي " دلالات ".**
- **المبحث الثاني: أنواع و استعمالات التحليل المالي.**
- **المبحث الثالث: طرق و أساليب التحليل المالي.**

المبحث الأول: أسس التحليل المالي " دلالات "

يلعب التحليل المالي دورا جوهريا في مجال اتخاذ القرارات داخل البنوك فهو محطة أداء مختلف ووظائف المؤسسة وتشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والتشغيلي لديها.

المطلب الأول: ماهية ونشأة التحليل المالي.

تعددت تعاريف التحليل المالي نظرا لأهمية التي أصبح يكتسبها في وقتنا الحالي وأيضا بسبب الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية.

1- مفهوم التحليل المالي:

هناك عدد من المفاهيم ترتبط بالتحليل المالي هي:[1]

يعرف التحليل المالي بأنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات في التعرف على:

- الأداء الماضي للمؤسسة و حقيقة الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم أداء الإدارة.

هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول النشاط مؤسسة الأعمال و تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة.[2]

[1] – عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي ، "**أساسيات العمل المصرفي**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2015، ص:69.

[2] – محمد داود عثمان ، "**إدارة و تحليل الائتمان ومخاطره**"، مرجع سبق ذكره، ص:143.

كما يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على المعلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم اداء المؤسسة التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص اية مشكلة موجودة.

(مالية وتشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل و يتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب

وعملية اتخاذ القرارات. [1]

الشكل رقم (1-2): عموميات التحليل المالي:

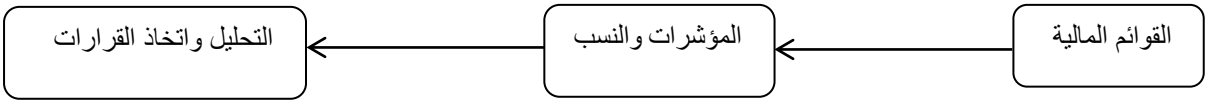

المصدر: حسني صادق، "**التحليل المالي ، دراسة معاصرة و تطبيقاتها**"، مجد لاوي، عمان، 2000، ص:65

مما تقدم تستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع مؤسسة وتعزيزها على المواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ولذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة.

2- نشأة التحليل المالي (نظرة تاريخية).

تاريخيا يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين ، الأول مصرفي إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم البيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على التسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة و الضعف في تلك البيانات وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.[1]

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي ، و يعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929، والتي نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءتها الفنية الحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها، أن الفشل والإفلاس للعديد من الشركات، أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات.

إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينات والخمسينات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية الامر

[1] - مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**"، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2006، ص: 232.

الـــذي أدى إلى حوســـبة التحليـــل المـــالي لضـــمان الســـرعة والدقـــة في تـــدفق التقـــارير الماليـــة والمعلومات الخاصة بأداء الشركة. [1]

– علـــى الـــرغم مـــن دور الاتجاهـــات الســـالفة الـــذكر في تفعيـــل التحليـــل المـــالي كـــأداة فإنـــه لابـــد مـــن ذكـــر بعـــض الأســـباب الـــتي أدت إلى زيـــادة أهميـــة التحليـــل المـــالي في المنظمـــات المعاصـــرة. وهذه الأسباب هي:

– تطور التكنولوجيا الإنتاج والتصنيع:

إذ مثـــل هـــذا التطـــور جعـــل الشـــركات إلى توظيـــف مـــوارد ماليـــة كبـــيرة، لابـــد مـــن تحقيـــق الأمثلة في استثمارها.

ويتطلـــب قبـــل ذلـــك عمليـــات التحليـــل والتقيـــيم لجـــدوى التوظيـــف بتكنولوجيـــا الإنتـــاج والتصنيع.

– ضغوط الائتمان:

إن وجـــود العديـــد مـــن الشـــركات في ظـــل النـــدرة في المـــوارد الماليـــة جعـــل مـــن المؤسســـات الماليـــة و المصـــرفية تركـــز في مـــنح الائتمـــان علـــى تقيـــيم الجـــدارة الائتمانيـــة لغـــرض التحقـــق مـــن قـــدرة هـــذه الشـــركات علـــى الخدمـــة أصـــل الـــدين وفوائـــده مـــن خـــلال الـــدورة التشـــغيلية والماليـــة للشركة.

– تطور ونضوج الأسواق المالية:

إن الحاجـــة إلى أنظمـــة كفـــاءة للإفصـــاح المـــالي والمعلومـــاتي، والـــتي تـــوفر المعلومـــات الدقيقـــة لعمـــوم المســـتثمرين لعـــرض تقيـــيم الأدوات الماليـــة الـــتي تصـــدرها الشـــركات المدرجـــة في الســـوق، ويجعـــل التحليـــل المـــالي أداة فاعلـــة وكفـــاءة لتوســـيع الخيـــارات الاســـتثمارية أمـــام المـــدخرين مـــن

[1] – عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، "**التحليل، التخطيط المالي إتجاهات معاصرة**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2008 ص: 8.

الجانب وقدرة الشركات على ترسيب فائدة رأس المال من جانب أخر علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد بشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق وتمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية ويبرز هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية وتحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات.[1]

- **التحكم المؤسسي:**

إن ظهور هذا المفهوم في عقد الأخير من القرن المنصرم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على الشركات ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حصل في الإجراءات المحاسبية والاستثمارية للعديد من الشركات وحالة الشركة أنرون وفشلها عام 2001 ما هو إلا دليل على ظهور وتقصير التحكم المؤسسي لدى الشركات.[2]

وقد حددت منظمة التعاون والتطور الاقتصادي مفهوما واسعا للتحكم المؤسسي وعلى وفق الاتي:

- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يحمي حقوق حملة الأسهم و تحقيق المساواة بين عموم المساهمة المحلي و الدولي.
- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يضمن حقوق ذوي المالك المشتركة من خلال القوانين وأنشطة التعاون فعالة ضمن السمعة الجيدة للشركة.
- يجب أن يغطي التحكم المؤسسي موضوع الشفافية والإفصاح المناسب الكامل للمعلومات ذات العلاقة بالفعاليات والأنشطة المهمة للشركة، مع مراعاة مسألة التوقيت الملائم.

[1] – دحو عبد الكريم، **"التحليل المالي و دوره في بناء استراتيجية المؤسسة"**، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2013، ص: 32 – 33.

[2] - عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **"التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة"**، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

- إطار التحكم المؤسسي دليل استراتيجي للشركة و أداة رقابة فعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي.

يتطلب التحليل المالي أن يتمتع الخبير التحليل بإلمام تام بمكونات القوائم المالية التي تحكم النشاط المصرفي التي تمكنه من تحقيق أهداف التحليل المالي و غاياته.

1- أهداف التحليل المالي:

إن التحليل المالي يهدف إلى الغايات التالية:[1]

1- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة مع معرفة البنية المالية لها ومدى استطاعتها على التحمل نتائج مثلا القروض المتعثرة.

2- تقييم النتائج المالية المحققة في الفترة التي يقع فيها التحليل المالي وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب

3- تقييم ربحية المؤسسة.[2]

4- توفير بعض المؤشرات التي تستخدم من قبل الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

5- تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل في المؤسسة.

6- تقييم المركز التنافسي للمؤسسات داخل محيطها.

7- تقييم جدوى الاستثمار المؤسسة.

[1] - عبد القادر بحيح، "**الشامل لتقنيات أعمال البنوك**"، دار الخلدونية، الجزائر 2013، ص: 331.

[2] - محمد داوود عثمان،" **إدارة و تحليل الائتمان ومخاطره**"، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

2- أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:[1]

1- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع المعلومات من ناحية وفي جمع الأموال وتشغيلها من ناحية أخرى.

2- الحصول على المؤشرات تبين فعالية سياسة المؤسسة وقدرتها على النمو.

3- التحقيق من مدى الكفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.

4- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.

5- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.

6- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

7- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة.

[1]- عبد القادر بحيح، "**الشامل لتقنيات أعمال البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص: 331.

المبحث الثاني: أنواع واستعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي و أنواعه لتعرف على أداء المؤسسات و اتخاذ القرارات ذات الصلة بها هذا يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة.

المطلب الأول : أنواع التحليل المالي:

هناك نوعان من التحليل المالي وهما:

1-1- التحليل الرأسي: (العمودي)

يقوم على أساس دراسة العلاقات بين العوامل أو البنود المالية المختلفة كما تظهر في مجموعة واحدة في القوائم المالية عن فترة زمنية معينة، فتوجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر مثل توزيع النسبي لعناصر الأصول واحد وسائل التحليل استخدام الحجم الكلي أو الشامل أو نسبة 100% وذلك بنسبة كل أصل إلى مجموعة الأصول وكل بند من بنود الخصم وحقوق الملكية إلى مجموعة الخصوم ورأس المال.

وهو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك الفترة ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة تقتصر على فترة زمنية واحدة.[1]

2-1- التحليل الأفقي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية، وملاحظة مقدار التغير في زيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن

[1]- دريد كامل آل شيب ، "**إدارة البنوك المعاصرة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

ويتصف هذا النوع من التحليل الديناميكية لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر عل فترة زمنية واحدة.[1]

[1] – خالد محمود الكحلوت ، "**مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر غزة 2005، ص: 31.

المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي.

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها ما يلي: [1]

1- التحليل الائتماني:

يهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقات استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

2- التحليل من أجل التخطيط:

أصبح من الضروري لكل شركة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور الأداء استناد على الأداء الذي كان سائدا في السابق ويعتبر التخطيط ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة مع سلع والخدمات.

3- تحليل الاندماج و الشراء:

الاندماج والشراء عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها وهنا نتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم القيمة الحالية للشركة المنوي شرائه والأداء المستقبلي لها.

4- التحليل الاستثماري:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم ومقدار العوائد عليها بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

---

[1] ندوة **"تطبيقات التحليل المالي و حقوق وواجبات المستثمرين في السوق الأوراق المالية ، التحليل و قراءة القوائم المالية"**، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2006.

5- الرقابة المالية:

تعرف بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

6- تحليل تقييم الأداء:

يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الملاءة المالية والربحية وكفاءة الإدارة واتجاهات النمو في المؤسسة الأعمال إضافة إلى تحديد قيمتها السوقية وقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية

والتنبؤ بمستقبل المؤسسة.[1]

[1] - سوزان سمير ذيب وآخرون ، "**إدارة الائتمان**"، الطبعة الأولى دار الفكر عمان 2011، ص: 130 .

المبحث الثالث: طرق وأساليب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي دراسة تقويمية للنسب والقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الارتباطات التي تحصل بين هذه المؤشرات والنسب.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

من أجل أن تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة و تمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل تعرف هذه باسم التوازن المالي.

1 مؤشرات التوازن المالي:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة و من أهمها ما يلي:

1-1 رأس المال العامل:

يعتبر رأس مال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة البنية المالية للمؤسسة ، و الحكم على مدى توازنها المالي خاصة على مدى القصير وذلك بتاريخ معين ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد التمويل كل الأصول الثابتة كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (02 –02): رأس مال العامل

المصـــدر: زغيـــت مليكـــة وبوشـــنقيرد ميلـــود، "**التســـيير المـــالي حســـب برنـــامج الرســـمي الجديـــد**"، الطبعـــة الثانيـــة، ديـــوان الـــوطني المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص: 49.

و يتم حساب رأس المال العمل بالطرق التالية: [1]

- في أجل الطويل رأس مال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
- في الأجل القصير رأس مال العامل= أصول متداولة — ديون قصيرة الأجل

و إذا كـــان بفضـــل اســـتخدام رأس المـــال العامـــل كأحـــد المؤشـــرات القصـــيرة يتغـــير أحـــد أو كـــل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو النقصان و من العوامل التي من حجمه ما يلي:[2]

1)– الزيادة:

- زيادة الأموال الخاصة.
- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.

2)– بالنقصان:

- اقتناء أصول الإنتاجية.
- تسديد القروض طويلة الأجل.
- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

[1] – زغيت مليكة ، بوشنقير ميلود ، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي** "،مرجع سبق ذكره ،ص 49.

[2] – مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 33.

وينقسم رأس المال العامل إلى أربعة أقسام وهي كالتالي:[1]

– رأس مال العامل الإجمالي : هو مجموعة أصول متداولة الذي يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح أخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى بحجم النشاط الاستدلالي.

– رأس مال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الأصول الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة و هو رأس المال العامل الذي رأيناه سابق.

– رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في التمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

رأس المال العام الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

– رأس مال العامل الأجنبي: وهو مجموع الديون الطويلة و القصيرة الأجل المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الثابت **راس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون**

1-2- احتياجات رأس المال العامل:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير و تصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة استغلال بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال فيحاول المسيرون الماليون

[1] – زغيت مليكة ، بوشنقير ميلود ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 52.

الاستغلال بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات.[1]

و تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

وقد تم استبعاد القيم الجاهزة لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.[2]

1-3 الخزينة: تعرف على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.[3]

وتحسب بإحدى الطريقتين:[4]

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

[1]- مبارك لسلوس،" **التسيير المالي** "، مرجع سبق ذكره، ص: 34 .

[2] – زغيت مليكة، بوشنقير ميلود ، "**التسيير المالي حسب برنامج الرسمي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[3]- ناصر دادي عدون، "**تقنية مراقبة التسيير**"، مرجع سبق ذكره، ص: 51 .

[4]- كودري أمحمد، لعبش عائشة، "**دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار منح القروض**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر جامعة ابن خلدون تيارت، 2016، ص: 50.

وتأخذ الخزينة ثلاث حالات في:

الحالة الأولى: خزينة موجبة يعني (رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل)

وهي وضعية حسنة أي أن التوازن المالي موجود في المؤسسة لكل الوصل إلى الوضعية المثلى لابد على المسير المالي من اتخاذ قرار مثل توظيف هذا الفائض على المدى القصير.

الحالة الثانية: الخزينة معدومة يعني (رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل).

وهي الوضعية المثلى للخزينة وتسمى الخزينة المصرفية ففي هذه الحالة نلاحظ أن المؤسسة تعمل على مطابقة السيولة المتوفرة باستحقاقية الديون.

الحالة الثالثة: خزينة سالبة يعني (احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل).

وهي الأصعب والأخطر حيث الأموال الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات رأس المال العامل، فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة.

المطلب الثاني : النسب المالية.

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير والنسب المالية المختلفة، نظرا لاختلاف المؤسسات باختلاف فروعها وأنشطتها.

1- تعريف النسب المالية.

- فهي تعبر عن العلاقة الكسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج أو أحد من كليهما.[1]
- وتعرف أيضا بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين أما لقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معا.[2]

2- أنواع النسب المالية: هناك عديد من النسب أهمها ما يلي:

2-1 **دراسة النسب الهيكلية:** وهي النسب التي تصف حالة.

المؤسسة في مدة زمنية معينة وحسب الميزانية يمكن أن نجد ما يلي:[3]

2-1-1 **نسب هيكلة الأصول** : ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الاقتصادي الذي ينتهي إليه الهدف من حسابها هو البحث عن وضعية المثلى لاستعمال الأموال المستثمرة والوصول حسب طبيعة النشاط المؤسسة إلى توازن أمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي الأصول الثابتة} \times 100}{\text{مجموع الأصول}}$$

[1] -jacqueteulie .**analysefinanciere de l'entreprise** edition chotred et associe editeurs 198 .p 29

[2] - مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره.

[3] - بوزار صفية، "**تشخيص و تقسيم المؤسسة العمومية في ظل الخوصصة**"، رسالة نيل شهادة الماجستير الجزائر، ص: 49.

إجمالي الأصول المتداول 100x

نسبة الأصول المتداولة = ——————————

مجموع الأصول

إجمالي قيم الاستغلال 100x

نسبة قيم الاستغلال = ——————————

مجموع الأصول

قيم جاهزة 100x

نسبة السيولة الجاهزة = ——————————

مجموع الأصول

تسمح لنا هذه بقياس درجة السيولة التي نتمتع بها موجودات المؤسسة كما تقيس إمكانياتها في مواجهة التغيرات المتوقعة للظروف الاقتصادية.

وقدرتها على تغيير هيكلتها المالية من أجل مواجهة التغيرات الحاصلة في السوق فنجد كذلك:

الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل 100x

نسبة التمويل الخارجي الأصول= ——————————————

مجموع الأصول

وتظهر هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي و اتجاه هذه النسبة الارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي

رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة 100x

- نسبة التمثيل الداخلي الأصول = ——————————————

مجموع الأصول

2-1-2 نسبة هيكلة الخصوم : تمثل نسبة المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة و يمكن أن نجزها فيما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \frac{\text{مجموع الأموال الخاصة} \times 100}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل} \times 100}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الديون القصيرة الأجل} \times 100}{\text{مجموع الديون}}$$

2-2-2 دراسة نسب السيولة: تعرف السيول عموما إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزامات عند ما يحين استحقاقها [2] وتقاس سيولة المؤسسة من خلال النسب التالية:[1]

2-2-2-1 نسبة السيولة العامة: توضح هذه النسبة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} \times 100}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

[1] - مثير شاكر محمد وأخرون، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**"، دار وائل للنشر عمان الاردن، 2005، ص: 55.

2-2-2-2 نسبة السيولة المحفظة: توضح هذه النسبة درجة تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق.

(أصول متداولة)100x

نسبة السيولة المحفظة = ——————————

الديون قصيرة الأجل

2-2-2-3 نسبة السيولة الجاهزة: توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة التزامات قصيرة الأجل وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون وتحسب كما يلي:

النقدية 100x

نسبة السيولة الجاهزة = ——————————

الديون قصيرة الأجل

2-2-3 دراسة نسب النشاط: وهي نسب التي تبين كفاءة المشروع سواء تحصيل الذمم أو في الاستغلال لموارد المشروع الاستغلال الأمثل.[1]

و يمكننا دراسة نسب النشاط من خلال ما يلي:[2]

2-2-3-1 مهلة الائتمان الزبائن: تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاههم ويجب أن لا تتجاوز 90 يوما عادة.

الزبائن + أوراق القبض 360x

مهلة الائتمان الزبائن = ——————————

المبيعات التسوية متضمنة الرسم

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **"التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص: 33.

[2] – زغيب مليكة ، بوشنفير ميلود ، **"التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"**، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38.

2-2-3-2 مهلة تسديد الموردين: هي النسبة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد الزبائن

الموردون + أوراق الدفع 360x

مهلة تسديد الموردين = ——————————

المشتريات التسوية متضمنة الرسم

2-2-4 دراسة نسبة المديونية: تعرف هذه النسب بمؤشرات القدرة على الوفاء بالديون وهي تقيس مقدرة المنشأة على سداد الديون مهما كانت طويلة أم قصيرة الأجل وأهمها ما يلي:[1]

2-2-4-1 نسبة السيولة الآجلة: وهي تعبر عن النسبة التي يفحصها البنك قبل أن يمنح قرضا طويل الأجل، وتمثل هامش استدانة المؤسسة.

الديون متوسطة الأجل 100x

نسبة السيولة الآجلة = ——————————

الأموال الدائمة.

2-2-4-2 نسبة القدرة على التسديد: توضح هذه النسب المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي.

المصاريف المالية 100x

نسبة تغطية المصاريف المالية = ——————————

رقم الأعمال السنوي الصافي

[1] – خالد محمودة الكحلوت، "**مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

2-2-5 دراسة نسب المردودية: تعني قياس مقدرة المؤسسة وهي مؤشر يوضح مدى كفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة ويمكننا دراسة الربحية من خلال ما يلي:[1]

2-2-5-1 نسبة مردودية النشاط: تهتم هذه النسبة بمعرفة نتائج أعمال المشروع بعد الضرائب

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي } 100x}{\text{رقم الأعمال}}$$

2-2-5-2 نسبة مردودية الأصل: تبين هذه النسبة مردودية ما استخدام من أصول للحصول على النتيجة

وتقيس قدرة الإدارة على تحقيق العائد من الأموال المتاحة للمشروع.[2]

$$\text{مردودية الأصل} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية } 360x}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-2-5-3 نسبة مردودية الأموال الخاصة:[3]

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية } 360x}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1] – دريد كامل آل شيب ، **"مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"**، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

[2] – زغيب مليكة وبوثنقير مليود **"التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"**، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[3] – اليمن سعادة، **"استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قرارات"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، إدارة أعمال جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص: 59.

خلاصة

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة وأصبح يحتل مكانة هامة في اقتصاد المالية لأنه يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسات وهما من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات والتشخيص الوضعية المالية عن طريق استعمال مؤشرات ونسب مالية أيضا تشخيص المركز المالي للمؤسسة والحكم على النتائج أعمالها والتي تعطي لنا المعلومات حول السيولة والنشاط والربحية.

الفصل الثالث

(أهمية تحليل المالي في الحد من مخاطر القروض المصرفية)

دراسة حالة وكالة تيارت ***BADR***

تمهيد

يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع والمتمثلة في أهمية التحليل المالي في حد من مخاطر القروض المصرفية والتي من خلالها نتعرف أولا عن مكانة المرموقة التي يحتلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مخططاته التنموية للبلاد وأهميتها الاستراتيجية خصوصا في الدعم الفلاحي وعليه نتعرف أيضا على أدوات التحليل المالي التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت 541 حيث تم اتخاذ مؤسسة ذات طابع فلاحي وتربية الأبقار كمثال لدراسة وسنتطرق لذلك كما يلي:

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تقديم وكالة تيارت ومخاطر التي تتعرض لها.

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي المستعملة في البنك.

المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعالا في انتعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء القطاع العام أو الخاص.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نشأة البنك:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي تجاري ومالي ووطني وهو وسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي، والعالم الريفي، والذي أنجز في 13 مارس 1982 طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 82/106 وظهر نتيجة إعادة هيكل البنك الوطني الجزائري، وهو شركة مساهمته ذات رأس مال قدره 2200.000.000 دج مسجل بالسجل التجاري رقم 001164000، بالجزائر العاصمة، وفي عام 1999م تم زيادة رأس مال بنك الفاتحة والتنمية الريفية الى عتبة 33000.000.000 دج حددت مدة حياة المؤسسة، بـ 99 سنة ابتداء من يوم تسجيلها في السجل التجاري.

مقرها الاجتماعي في الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش صندوق بريد 544 الجزائر.[1]

فقد تم تحويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم في شكل مؤسسة عمومية مسؤولة بمقتضى القانون 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن إجراء

[1] - www.bank.BADR.net 14h30mn à 2017/03/06

التوجه للمؤسسات الاقتصادية العمومية والأحكام التشريعية التي تسير بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي:

أحكام القانون التجاري باعتباره تاجرا في علاقته مع الزبائن وبموجب القانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، أصبح بنك بدر شركة تزاول تلقي الأموال من الجمهور وعمليات الاعتماد، وذلك المتاحة للعملاء ووسائل الدفع.

يشغل بنك الـ BADR حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف وتم تصنيفه من طرف قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH في المركز الأول في البنوك التجارية على المستوى الوطني و13 على المستوى الإفريقي و 688 في جميع أنحاء العالم على نحو 4100 بنوك مصنفة.

ونظرا للتغيرات التي شهدتها السياسة الاقتصادية للدولة، فقد شهد بنك BADR عدة تطورات من بينها ما يلي:

- **1982–1990**: خلال هذه السنوات الثمانية كانت لدى البنك نية ترسيخ وفرض نفسها في المناطق الريفية من خلال فتح عدة وكالات وفروع في العديد من المناطق لأغراض زراعية.

واكتساب سمعة وبعض الخبرة في مجال تمويل صناعة الأغذية الزراعية وقطاع الزراعة الميكانيكية.

- **1991–1999**: بموجب صدور قانون النقد والقرض 90/10 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك وسع بنك بدر BADR أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية متوسطة وقصيرة PME/PMI بالإضافة إلى القطاع الفلاحي.

ومن الناحية التقنية هذه الخطوة قد تم إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي سوف نجيزه فيما يلي:

- **1991**: إعداد نظام [1] SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الدولية.
- **1992**: وضع برمجيات مع مختلف وحدات المصرفية (إدارة القروض ن إدارة العمليات النقدية، إدارة الاستثمارات والوصول إلى فحص حسابات العملاء).
- **1992**: إدخال الإعلام الآلي على جميع التجارية عمليات فتح القروض الوثائقية، أصبح في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة.

إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى الوكالات.

- **1993**: انهاء عملية ادخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- **1994**: تفعيل بطاقة الدفع والسحب BADR .
- **1996**: علاج وإجراء المعاملات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي (عملية الفحص السلكي).
- **1998** : تشغيل بطاقة السحب من البنوك.
- **2000-2002**: وتميزت المرحلة الحالية بالمشاركة اللازمة للبنوك العامة في استرداد الاستثمار الإنتاجي وملائمة أنشطتها ومستوى أدائهم مع مبادئ اقتصاد السوق.

وفيما يتعلق بالتدخل في تمويل الاقتصادي، زادت بشكل كبير بنك الفلاحة والتنمية الريفية حجم القروض الممنوحة للمؤسسة، والمساعدات المقدمة للقطاعات الزراعية.

حيث بادرت البنك برنامج الخماسي المتعلق بتعزيز المحاسبة المالية حتى الوقت الراهن في تحقيق الإنجازات التالية:

SWIFT هو نظام عالمي يؤدي نفس الخدمات ذكرت سالفا من مميزاته أنه تديره هيئة مستقلة وله شبكة الكترونية للاتصالات والحسابات الآلية بضا من مميزات هذا النظام عدم استغراق وقت في انجاز العمليات.

- **2000**: إنشاء تشخيص شامل لمواطن القوة والضعف في البدر ووضع خطة لتطوير المؤسسة وفقا للمعايير الدولية.

تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج العملاء.

- **2001**: الصرف المحاسبي والمالي.
- تعزيز وتقصير مدة الإجراءات اللازمة لتجهيز وتوجيه وتنفيذ ملفات الائتمان.
- تحقيق مفهوم BANQUE ASSISE مع تخصيص الخدمات.
- تعميم شبكة عملاقة للسياسة الزراعية المشتركة من خلال الوكالات والهيئات المركزية.
- **2002**: تعميم معيار BANQUE ASSISE مع الخدمة الشخصية في الوكالات الرئيسية في البلاد.

تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفة: هو بنك تجاري خدماتي حيث يقوم بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويقوم بمنح قروض على مختلف أنواعها وآجالها متوسطة وطويلة الأجل وقصيرة الأجل.

المطلب الثاني: مميزات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع التوازن والقواعد السارية المفعول في النشاط المصرفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بتنفيذ مخططات برامج موضوعية فعلية فهناك عدة مميزات تميز بنك الـ BADR ومن بينها:[1]

1- باعتباره بنك أولي: يقوم بما يلي:

- قبول الودائع من طرف الأشخاص الطبيعيين كانوا أو معنويين.
- يمنح خدمات مصرفية جديدة للمدخرين.
- تطوير قدراته لتحليل المخاطر وإعادة تنظيم القروض ذات المردودية.
- القيام بالعمليات المالية والمصرفية للمؤسسات والنشاطات ذات الإنتاج الفلاحي والعالم الريفي.

2- باعتباره بنك تجاري:

فهو يقوم بمختلف عمليات تقنيات البنوك، كمنح الائتمان، خصم الأدوات التجاري، قبول الودائع، إذ يمكن فتح حساب لكل شخص يقدم طلبا في هذا الشأن فضلا عن مشاركة في عملية الادخار والتوفير.

3- باعتبار بنك التنمية:

يساهم في ترقية النشاطات الفلاحية والصناعية التقليدية ، فهو بذلك يقترب أكثر من أصحاب المهن الحرة ،التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] معلومات مقدمة من بنك بدر وكالة تيارت .

4- باعتباره وسيلة مراقبة واتصال:

إذ يراقب السلطات مطابقة الحركات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، ويبقى في اتصال دائم ومستمر مع التطور العالمي في التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

5- باعتباره وسيط تخطيط:

يسهر البنك الفلاحة والتنمية الريفية على تنفيذ المخططات والبرامج المخططة لصالح الهياكل والنشاطات المذكورة، بالإضافة إلى ذلك يمارس وظائف أخرى مثل التزامه بقيام ضمانات متصلة بحجم ونوع القرض ونوع الصفقات في إطار التبادل الخارجي.

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

الشـــكل (03-01): الهيكـــل التنظيمـــي لبنـــك الفلاحـــة والتنميـــة الريفية.

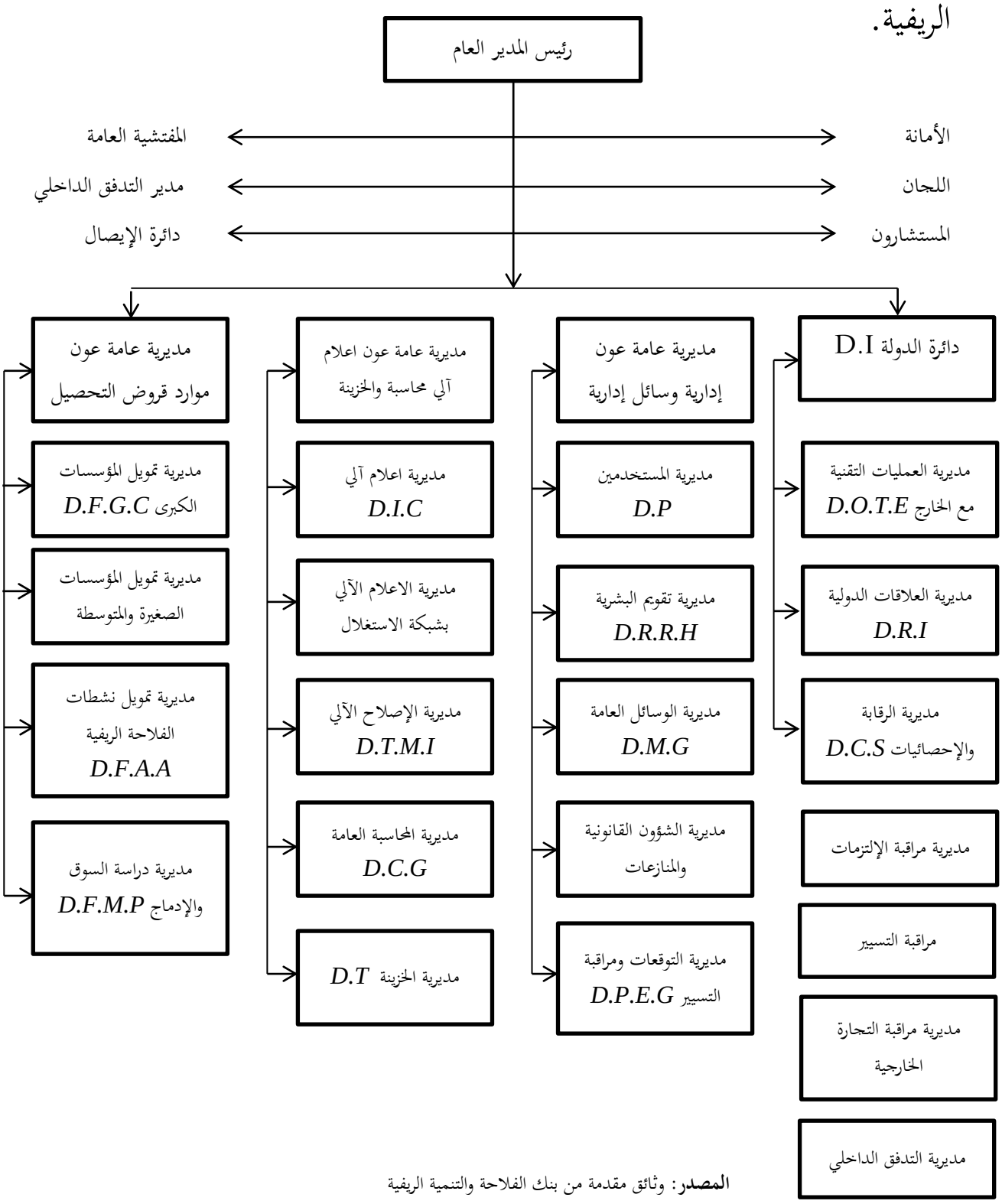

المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: تقديم وكالة تيارت والمخاطر التي تتعرض لها:

ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية له عدة مديريات ووكالات جهوية تابعة له لتسهيل نشاطاتها من بينها الوكالة الرئيسية *541* تيارت.

المطلب الأول: تعريف وكالة تيارت ***BADR*** ومهامها

1- تعريف وكالة تيارت:

هي الهيئة المستقبلية الإدارية اللامركزية تقع في مركز المدينة تيارت بشارع الانتصار تتربع على مساحة 410 متر مربع في مبنى مشكل من ثلاث طوابق، تحت مؤشر رقم *541* وهي الوكالة الرئيسية لولاية تيارت.

تغطي الوكالة الرئيسية لتيارت نشاط تسع بلديات ومهمتها تسهيل الأنشطة وتطوير النشاطات الفلاحية والصناعية بالمنطقة.

شيد المبنى الذي يضم حاليا الوكالة في سنوات الأربعينيات من القرن الماضي، وكان يضم مديرية الفلاحة في عهد الاستعمار ثم تحول بعد الاستعمار إلى وكالة الصندوق التعاون الفلاحي وبعد ذلك تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982 تم ضم هذه الوكالة الى هذا البنك وأصبحت له.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ممثل من طرف مديرية جهوية للاستغلال مقره تيارت وإحدى عشر 11 وكالة استغلال محلية منها ثمانية 08 في تيارت و03 في ولاية تيسمسيلت سوف نوضحها في الجدول الآتي:

جدول رقم (03– 01): وكالات التابعة لمديرية جهوية الاستغلال ولاية تيارت

رقم الوكالة	مج أ تيارت	الترتيب الوطني	رقم الوكالة	مج أ تيسمسيلت	الترتيب الوطني
01	تيارت	541	04	تيسمسيلت	544
02	الرحوية	542	08	ثنية الحد	548
03	فرندة	543	11	لرجام	551
04	مهدية	545			
05	السوقر	546			
06	قصـــــــــر الشلالة	547			
07	تاخمارت	549			
08	مدريسة	550			

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت.

3-مهام وكالة تيارت: يمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:[1]

إرضاء الزبائن وتحقيق رغباتهم.

القيام بالوظائف المصرفية مباشرة مع المتعاملين.

استقطاب عدد من الزبائن إلى صناديقها.

تنفيذ سياسة الائتمان القصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي.

تسديد واستلام المدفوعات، إما عن طريق الشيكات أو التحويلات، بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك.

يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي.

يقوم بكل الأنشطة الممهدة للزراعة والصناعة.

يساهم في تطبيق المخططات الفلاحية.

تمويل عمليات التجارة الخارجية.

منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي.

[1] – معلومات مقدمة من طرف البنك BADR وكالة تيارت.

4-الهيكل التنظيمي للوكالة:

على غرار العديد من وكالات بدر *BADR* على المستوى الوطني تتبنى وكالة تيارت المفهوم التنظيمي "البنك الجالس" ويرتكز هذا المفهوم على طريقة جديدة في العمل وهي المكلف بالزبائن:

الشكل رقم (03 – 02): الهيكل التنظيمي لوكالة B.A.D.R تيارت.

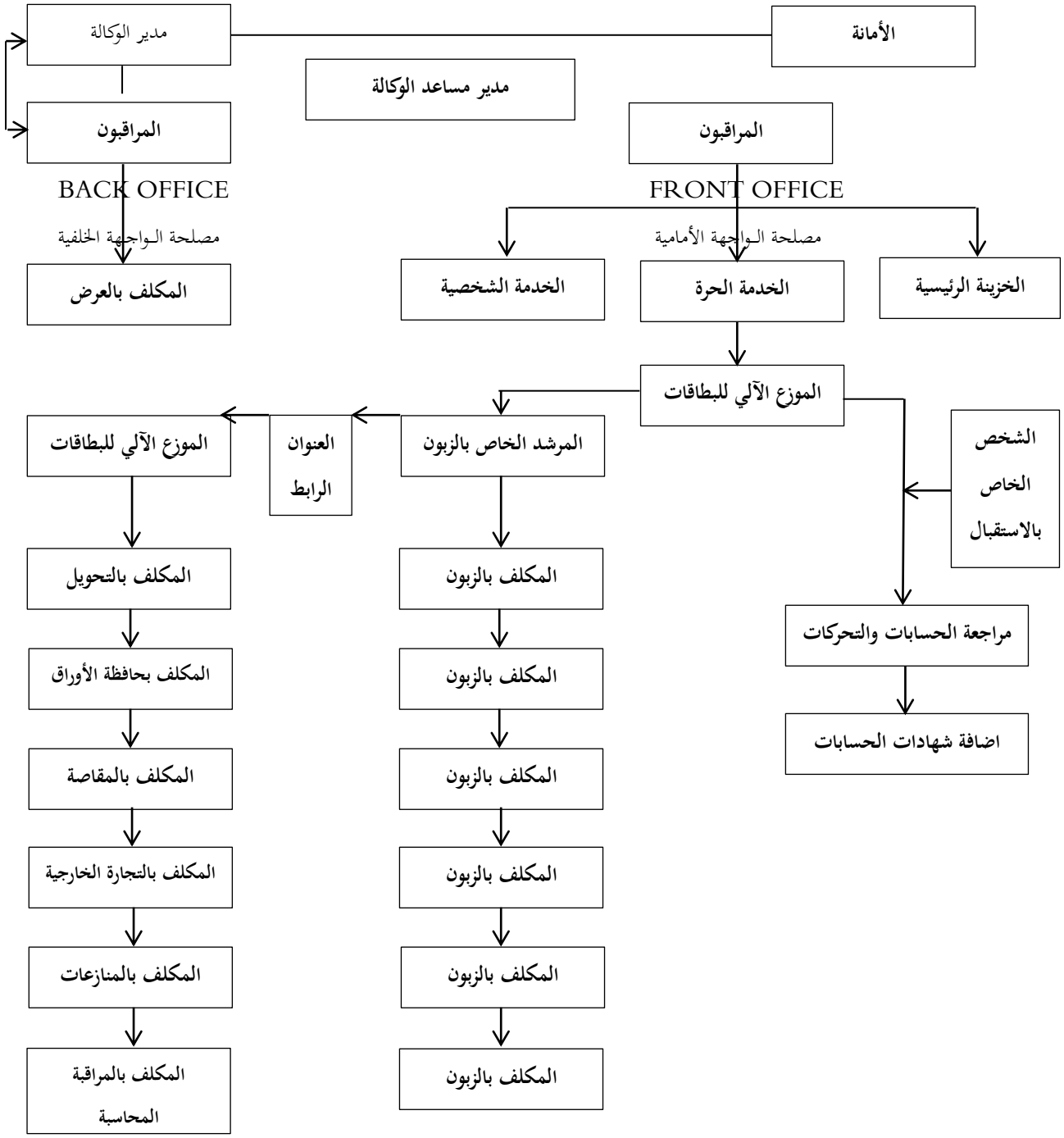

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثاني: المخاطر التي تتعرض لها وكالة تيارت:

تتمثل هذه المخاطر التي تتعرض لها الوكالة فيما يلي:

1- مخاطر عدم التحريك (الجمود).

يعتبر البنك مدين بالنسبة للمودع لأنه يقرض آخرين من أموال المودعين وبالتالي فإن أي تأخير في سداد الديون او اختلال زمني بين عمليات القبض أي تأخير في الدفع يؤدي الى:

تجميد رؤوس الأموال وهو ما يؤثر بطريقة مباشرة على توازن الخزينة ويجعل البنك في وضع حرج.

2- مخاطر عدم التسديد:

يمكن القول أنه الخطر الأكثر ضررا لأنه يعتبر عن عجز الكلي أو الجزئي وينتج عن خسارة للبنك المقترض، وإخلاف المدين عند تاريخ الاستحقاق حيث لا يجد المصرفي الأموال التي منحت له من قبل المودعين حيث يصبح عاجزا عن تسديد تلك الأموال إلى الطرف للآخر، يمكن أن يكون نتيجة:

عدم المعرفة السطحية للعميل.

نوع الائتمان المطلوب.

التقدير الخاطئ لتقديرات التسديد.

التقدير السيئ لحاجيات التمويل المصرح بها من طرف العميل.

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي المستعملة لدى البنك:

في هذا المبحث سنتقدم على دراسة ملف خلق مؤسسة لإنتاج الزراعي والفلاحي وتربية الأبقار وتحليل وثائقها التقنية والتعرف من خلالها على أن المؤسسة ستحصل على القرض أم لا.

المطلب الأول: تقديم ملف القرض وطرق تحليله من طرف البنك:

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات أو لها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف يتنقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات وذلك خلال فترة لا تتعدى 03 أشهر.

دراسة ملف قرض الاستثمار:

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق والمعلومات التي يقدمها المستثمر الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك، ويكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح هذه الوثائق بالمعلومات: [1]

- تقديم المشروع.
- إظهار الصحة المالية والاقتصادية للمؤسسة.
- إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع.
- تحديد الضمانات.
- إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع.

[1] – معلومات مقدمة من طرف البنك مصلحة القروض.

1-1- **مكونات ملف القرض**: صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب يتألف من:

1-1-1- **ملف إداري**: ويتمثل في وثائق إدارية.

1-1-2- **الملف التقني**: يحتوي على الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع والتي تحتوي على الوثائق التالية:

- الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأة.
- ميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية ***PREVISIONNELLE*** لخمس سنوات القادمة.
- جدول اهتلاك القرض.
- مخطط تمويل المشروع.
- مخطط الأعمال أو الأشغال PLA N OU CAHIER DE CHARGE [1]

1-2- إيداع الملف:

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه وكذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف استنادا لما جاء من معلومات من المستثمر ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها الأخير.

ويتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك والذي يحدد مبلغ معين لكل مستوى من المستويات الموجودة في البنك حيث اذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة المحددة وهي كالتالي:

[1]- من الوثائق الداخلية للبنك مصلحة القروض.

أ- مستوى الوكالة: الحد الأقصى 5000.000.00 دج.

ب- مستوى المديرية الجهوية 10.000.000.00 دج.

ج- مستوى المديرية للقرض 15.000.000.00 فما فوق.

د- اللجنة المركزية للقرض: غير محدود.

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف وإعطاء رأيه، أما اللجنة المركزية للقرض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات، وذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة.

2-2- تقنيات دراسة ملف القرض:

بعدما تم جمع المعلومات الخاصة بالعميل، وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي:

2-2-1- الدراسة الاقتصادية

2-2-2- **العامل البشري:** فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في منح الائتمان وهو الثقة والتي تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه متعاملين في مجال نشاطه.

2-2-3- **العامل الاقتصادي:** وهو دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على مستوى الوطني أو المحلي وأيضا الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.

2-2-4- العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية لدولة من حيث معدل الفائدة معدل الخصم، وسياسة تأطير القروض ... الخ.

2-3- الدراسة الفنية:

يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة، نوعية التجهيزات وتطوراتها تنظيم العمل وأدوات وطرق تسويق المنتوج بعد دراسة طبيعة هل هو كمالي، تنافسي، ضروري.

2-4- الدراسة المالية:

بناءاً على الوثائق المالية والمحاسبة المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية تتم عملية التحليل وتشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية التي من شأنها أن تعطي للبنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل واستقلاله المالي والقدرة على الوفاء ومردوديته وربحته بشكل عام.

يقوم المكلف بالدراسة المالية (التحليل المالي) بما يلي:

- التحقق من الميزانيات المحاسبية ثم تحويلها الى ميزانيات مالية.
- حساب رأسمال العامل FR وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:
- إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول.
- إذا كان FR سالب يتم رفض القرض.
- حساب احتياجات احتياج رأسمال العامل BFR حيث إذا كان BFR سالب يعني تمويل ذاتي BFR موجب يعني تمويل من الآخرين (البنوك والأفراد).

حساب بعض النسب المعتمدة من طرف *BADR* .

- رقم الأعمال TCR والذي يوجد ضمن دلالات متممة إذا كانت مؤسسة خدماتية.
- القدرة على التمويل الذاتي CAF نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك.
- القيمة الحالية لتدفقات المشروع $VAN = I+CAF(1+i)^{-n}$

$$\text{مدة استرداد القرض} = \frac{\text{قيمة القرض}}{\text{متوسط التمويل الذاتي}}$$

- مدة استرداد قيمة المشروع.

3-اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك:

بعد القيام بالدراسة وتقسيم العميل نقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناء على نتائج الدراسة المالية للمشروع ففي حالة القبول فغنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام والتي تنص:

- ✓ نوع القرض المطلوب.
- ✓ مبلغ القرض.
- ✓ سعر الفائدة على القرض.
- ✓ جميع الضمانات المطلوبة.

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه .

3-1 مدة القرض:

- قروض الاستثمارية: يوجد فيها نوعين وهي كما يلي:

قروض متوسطة مدتها 07 سنوات.

قروض طويلة المدى 10 سنوات.

- قروض استغلال مدتها عام قابل للتجديد.

-2- سعر الفائدة على القرض:

3-2-1 **قروض الاستغلال**

- ✓ تسهيلات الخزينة بسعر5.75 %.
- ✓ تسبيقات المخزون 7.75 %.
- ✓ خصم تجاري 7.50 %.

3-2-2 قروض الاستثمار

- ✓ يتعامل مع البنك بنسبة فائدة اذا كانت متوسطة تقدر بـ 5.25 % واذا كانت طويلة الأجل تقدر بـ 5.75 % .

آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الالتزام:

3-3-1 قروض الاستغلال:

اجل الرد على الطلب القرض يكون من اختصاص الوكالة المركزية 20 يوم.

أجل الرد على الطلب القرض يكون من اختصاص الفرع بصفتها المسؤول الأول على الوكالات 20 يوم + 20 يوم = 40 يوم أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية العامة 60 يوما.

3-3-2 قروض الاستثمار:

اجل الرد على طلب القرض يكون من الوكالة المركزية 30 يوم اجل الرد على الطلب القرض يكون من اختصاص الفرع الوكالة المركزية باعتبارها المسؤول عن الوكالات 30 يوم + 30 يوم = 60 يوم.

اجل الرد على طلب الرد القرض يكون من اختصاص المديرية العامة 30 يوم + 30 يوم + 30 يوم + 30 يوم = 90 يوم.

المطلب الثاني: دراسة ملف القرض (دراسة حالة)

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه الى الوكالة فتقوم هذه الأخيرة بجمع المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية على المؤسسة والنشاط المراد تمويله لذا سيتم في هذا المبحث تقديم حالة دراسية لمواطن للقرض يملك مؤسسة فلاحية وتربية الأبقار.

1- تقديم المؤسسة طالبة القرض:

تقدم العميل بطلب تمويل من طرف الوكالة بسد حاجياتها وكان نوع القرض متمثل في قرض استغلال وقرض استثمار، فقامت وكالة تيارت *541* بدراسة عامة حول طالب القرض.

1-1- تعريف المؤسسة:

هي مؤسسة فلاحية ذات مسؤولية محدودة تقوم بالنشاط الفلاحي وتربية الأبقار متربعة على مساحة تقدر بـ 56 هكتار تابعة لقطاع الرحوية ولاية تيارت، تحدها من الشمال الطريق الوطني رقم 23 ومن الجنوب سوناطراك ومن الغرب المجموعة الفلاحية طاغية، مملوكة لشركاء.

1-2- نشاط المؤسسة:

ويتمثل نشاطها في النشاط الفلاحي وتربية الأبقار.

1-3- القرض المطلوب:

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض استغلال 1000000.00 دج وقرض استثماري بقيمة 2268000.00 دج للمشروع ومدة استرداد قيمة القرض 05 سنوات.

1-4- الغرض من المشروع:

- ✓ الغرض توسيع أعماله هي في حالة نشاط والمتمثل زراعة والفلاحة وتربية الأبقار.

1-5- الضمانات المقدمة:

- ✓ بوليصة التأمين متعددة الأخطار لصالح البنك.
- ✓ اتفاقية قرض استغلال (تتكون من مبلغ القرض، مدة القرض، كل ما يتعلق بالقرض).
- ✓ اتفاقية قرض استثمار.
- ✓ سندات الأمر.
- ✓ رهن على المعدات الممولة.
- ✓ وثيقة من صندوق الضمان *DPAMR*.

1-6- تقييم ملف القرض:

قام المكلف بدراسة ملف طلب القرض وأصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت دراسة الوكالة بملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت الى الدراسة التقنية لملف القرض.

دراسة الوضعية المالية:

قبل قيام البنك بتحليل نسب ومؤشرات التوازن المالي يقوم المكلف بإعداد الميزانيات المالية وهذا انطلاقا من الميزانيات المحاسبية التقديرية.

2-1- حساب المؤشرات المالية:

وتتمثل هذه المؤشرات في رأس المال العامل، احتياجاته والخزينة.

جدول رقم (03-02): لحساب رأس المال العامل.

FR= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3
أموال دائمة	991514	148447	2052505
أصول ثابتة	2110.470	1738.034	1365.698
رأس المال العامل	(1118956)	(257587)	686907

المصدر: أنظر الملحق رقم 01.

نلاحظ من الجدول أن رأس مال العامل سالب خلال السنة الأولى والثانية وهذا يعني أن الأموال الدائمة لا تمول الأصول الثابتة وأن المؤسسة لم تخصص أموالا لمواجهة تذبذبات في دورة الاستغلال، أما في السنة الثالثة نلاحظ أن FR موجب وهذا يعني أن المؤسسة قد خصصت أموالا لمواجهة تذبذبات في مواجهة دورة الاستغلال.

جدول رقم (03-03): لحساب احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = (أصول جارية – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3
أصول جارية - قيم جاهزة	210.000	280.000	465.000
(ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)	1859200	1394400	929600
احتياجات رأس المال العامل	(1649200)	(1114400)	(464600)

المصدر: أنظر الملحق رقم 01.

من خلال الجدول نلاحظ ان احتياجات رأس مال سالبة وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج الى موارد أخرى وفائض يجب توجيهه الى دورة الاستغلال.

جدول رقم (03-04): لحساب الخزينة

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات البنكية

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3
القيم الجاهزة	530244	856813	1151507
السلفات البنكية	0	0	0
الخزينة	530244	856813	1151507

المصدر: أنظر الملحق رقم 01.

نلاحظ من خلال الجدول ان الخزينة موجبة مما يعني أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها الغير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح مشكل الربحية، ويعني أيضا أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل (الوفاء بالتزاماتها).

2ـ حساب النسب المالية:

تعد النسب المالية احد وسائل التحليل المالي الأكثر شيوعا وذلك لما توفره هذه النسب من تقييم لأداء المؤسسة وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

جدول رقم (03-05):لحساب نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية) *100

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3
الأموال الدائمة	991514	148447	2052505
الأصول الغير جارية	740244	1136813	1616507
نسبة التمويل الدائم	1.33	0.13	1.26

المصدر: أنظر الملحق رقم 01.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في السنة الأولى والثالثة تمول أموالها الدائمة بأصولها الغير جارية وهي نسبة جيدة أما السنة الثانية فتمول فقط بـ 13 %من أموالها الدائمة.

جدول رقم (03-06): لحساب نسبة القدرة على الوفاء

نسبة القدرة على الوفاء = مجموع الأصول / مجموع الديون

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3
مجموع الأصول	2850714	2874847	2982105
مجموع الديون	1859200	1394400	929600
نسبة القدرة على الوفاء	1.53	2.06	3.20

المصدر: أنظر الملحق رقم 1.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القدرة على الوفاء أكبر من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها عن طريق ما تملكه من أصول مادية ومعنوية ومالية.

جدول رقم (03-07): لحساب نسبة التمويل الخارجي

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3
مجموع الديون	1859200	1394400	929600
مجموع الأصول	2850714	2874847	2982105
نسبة التمويل الخارجي	0.65	0.48	0.31

المصدر: أنظر الملحق رقم 01.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي في تناقص وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها.

ونظرا لقلة المعلومات الممنوحة من طرف البنك تطرقنا لحساب السيولة العامة.

جدول رقم (03-08): لحساب السيولة العامة

السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3
مجموع الأصول المتداولة	740244	1136813	1616507
ديون قصيرة الأجل	1859200	1394400	929600
السيولة العامة	0.39	0.81	1.73

المصدر: أنظر الملحق رقم 01.

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال ثلاث سنوات في تزايد مستمر يعني أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصير الأجل.

3-التقييم البنكي للمشروع:

بعد تحليل الوضعية المالية لطالب القرض أي العميل توصل البنك الى ما يلي:

- صاحب المؤسسة ذو خبرة قديمة متعلقة بالنشاط الفلاحي وتربية الأبقار.
- الضمانات المقدمة من طرف طالب القرض تحقق الشروع القانونية وكفيلة بتغطية مخاطر عدم التسديد.

من خلال ما استخلصناه من المؤشرات المالية:

1- رأس المال العامل موجب.

2- واحتياجات رأس المال العامل سالب.

3- الخزينة موجبة.

كلها دليل على الوضعية الجيدة وممتازة لصاحب المشروع ونظرا لقلة معلومات تطرقنا الى نسبة السيولة العامة التي من خلالها وجدنا أن المؤسسة تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ومن خلال دراستنا للوضعية المالية للمؤسسة تبين أن الزبون غير مشكوك فيه وليس معرض لخطر عدم التسديد لذا يكون قرار لجنة هو قبول طلب القرض.

خلاصة

إن هدف البنك هو تحقيق الأرباح والتي ترتبط أساسا بمنح الأموال في شكل قروض والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها، والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة والنتيجة عن أسباب لا يمكن التحكم فيها ومن أجل ذلك يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقدير وقياس المخاطر لكي يتجنبها قبل حدوثها ويعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها، لأن المخاطرة هي واقع من غير الممكن، إلغائها نهائيا.

فمن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة تيارت" تمكننا من معرفة أنه يتم تركيب ودراسة أي ملف قرض على أساس مجموعة خطوات أو الإجراءات التي تكون كمرجع معتمد لدراسة طلبات القروض منها المؤشرات المالية والنسب المالية التي تسمح بتحديد مكان الخطر ويتم التوصل الى قرار فيها اذا كان منح القرض أو رفضه.

خـــاتمة

يعتـبر البنـك مؤسسـة ماليـة ذات شخصـية معنويـة حيـث يقـوم بوظـائف عديـدة مـن أهمهـا اسـتلام الودائـع مـن العمـلاء وإعـادة توزيعهـا مـن الزبـائن في شـكل قـروض حيـث تأخـذ هـذه القـروض أشـكال وأنـواع مـن قـروض قصـيرة الموجهـة للاسـتغلال وطويلة الأجل موجهة للاستثمار.

ومـن أصـعب القـرارات الـتي يواجههـا المصـرفي في عملـه هـي تلـك المتعلقـة بعمليـة الإقـراض لأن الهـدف الأساسـي لأي قـرض هـو تحقيـق الأربـاح وقـد ينجـر عـن هـذه العمليـة الخطـر البنكـي كخطـر عـدم التسـديد ولتفـادي هـذه المخـاطر والتقليـل منهـا لجـأت البنـوك التجاريـة إلى تقيـيم وتشـخيص الوضـعية الماليـة للمقـترض وهـذا يطلـق عليـه التحليـل المـالي الـذي هـو أنسـب وأنجـع طريقـة (أسـلوب كمـي) لتفـادي هـذه المخـاطر، بحيـث يسـاعد علـى اتخـاذ القـرارات باسـتخدام الوثـائق المحاسـبية المتمثلـة في ميزانيـات وجـدول حسـابات النتـائج ومـن أجـل الوصـول إلى الهـدف المسـطر مـن عمليـة التحليـل، يتبـع المحلـل مجموعـة مـن الخطـوات الـتي تبـدأ بتحديـد الهـدف وتنتهـي بوضـع التوصية المناسبة لعملية التحليل.

1- اختبار صحة الفرضيات:

- مـن خـلال دراسـتنا أنـه تم اثبـات صـحة الفرضـيات المـذكورة سـالفا والمتمثلـة في مـا يلي:

✓ المخـاطر قـروض مخـاطر ناتجـة عـن عـدم قـدرة العميـل علـى السـداد والوفـاء بالتزاماتـه، وهـي مـن أهـم المخـاطر الـتي تعـترض نشـاط البنـوك التجاريـة، لسـبب تعثـر العميـل في تسـديد التزاماتـه تنشـأ المخـاطر الائتمانيـة الـتي تعتـبر مـن جـوهر المخـاطر النظـام البنكي فالبنوك تعمل بكافة الطرق على الحد منها وتقليلها.

✓ يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة.

2- نتائج البحث:

منها النظرية والميدانية حيث نجد:

- **النتائج النظرية:**

✓ تصاحب عن عملية منح القروض مخاطر كثيرة.

✓ تعمل البنوك دائما على إيجاد الوسائل والتقنيات التي من شأنها الحد من المخاطر المنجرة عن منح القروض.

✓ التحليل المالي يعتبر أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية للعميل فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، معرفة وتحديد احتياجات التمويل أي مدى كفاءة العميل المالية والتي من خلالها يمنح القرض أولا يمنح.

✓ إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح استراتيجية المؤسسة المالية، وهو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.

✓ نموذج آلتمان هو أسلوب إحصائي هدفه اختيار نسب المالية التي تميز الأداء الجيد.

✓ ان تقليل من مخاطر القروض المصرفية يلزم البنوك بعقلانية و ترشيد العملية الإقتراضية التي يجب أن تبنى على أساس منهج علمي سليم وكذا بمتابعة القروض بالإضافة إلى تعزيز الأنظمة الرقابية للبنك.

✓ يعتبر البنك *BADR* من البنوك الرائدة في اتباع الإجراءات العملية في الوقاية من المخاطر خاصة مخاطر القروض وادارتها وذلك من خلال المقاييس، والاجراءات اللازمة التي ينتهجها البنك.

✓ تعتبر الوكالة *BADR* تيارت ممثل البنك، حيث تقوم بربط هيئة مباشرة بين البنك والمتعاملين معه، وتسعى الى تحقيق هدفها المنشود والمتمثل في المحاولة استقطاب عدد كبير من الزبائن إلى صناديقها وذلك عن طريق وضع

الإمكانيـــات ومنتجاتهـــا في خدمـــة الزبـــائن، مـــع الأخـــذ بعـــين الاعتبـــار كـــل خطـــورة أو شكوك في العمليات الخاصة بالزبائن.

- **النتائج الميدانية:**

✓ أن دراســـة البنـــك *BADR* لملـــف القـــرض المتعلـــق بالعميـــل، اقتصـــرت علـــى التحليـــل المـــالي باســـتخدام مؤشـــرات التـــوازن المـــالي وباســـتخدام النســـب الماليـــة لكنهـــا تقتصـــر علـــى بعـــض النســـب فقـــط وليســـت كلهـــا، وبـــذلك يكـــون القـــرار المتخذ في حدود الدراسة المقامة.

✓ أهم مخاطر التي يتعرض لها البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت خطر عدم التسديد

✓ رغـــم وجـــود الإجـــراءات المتخـــذة مـــن طـــرف البنـــك لمتابعـــة مخـــاطر القـــروض إلا انـــه غالبـــا مـــا يلجـــأ البنـــك إلى القضـــاء مـــن أجـــل تحصـــيل حقوقـــه ولكـــن نظـــرا للصـــعوبات الـــتي تواجـــه عمليـــة تنفيـــذ الأوامـــر القضـــائية فـــإن نســـبة القـــروض المحصـــلة فعلا تكون ضئيلة .

✓ استغراق مدة دراسة ملف القرض فترة طويلة نوعا ما بالرد على طالب القرض.

3- التوصيات

✓ دراســـة ملفـــات طـــالبي القـــروض بكـــل دقـــة وكـــذا الضـــمانات المقدمـــة في إطـــار الحصول على القرض لتفادي وقوع الأخطار.

✓ تجنب المشاريع التي تكون فيها درجة المخاطر كبيرة.

✓ ضـــرورة المتابعـــة والمراقبـــة المســـتمرة مـــن طـــرف البنـــك لمختلـــف العمليـــات الـــتي تجـــري لمنح القروض.

✓ إتباع منهج متطور وطرق علمية تساعد على الحد من مخاطر القروض.

✓ الاعتمـــاد علـــى بطاقـــات القـــرض الـــتي تعتـــبر في الـــدول المتقدمـــة مـــن الوســـائل المستعملة بكثرة نظرا لفائدتها بالنسبة للبنك والعميل كتوفير الوقت.

- ✓ اســـتعمال تقنيـــات التحليـــل المـــالي بشـــكل واســـع وفعـــال للوقـــوف علـــى الحالـــة الحقيقية للمقترض.
- ✓ الاستفادة من الأخطاء في صياغة مستقبل مصرفي وائتماني أفضل.
- ✓ تـــوفير خـــبرات مصـــرفية قـــادرة علـــى إدارة البنـــوك وفـــق الأســـاليب متقدمـــة لمواكبـــة التطورات التي يشهدها النظام المصرفي العالمي.
- ✓ إن منهجيـــة تطبيـــق الطـــرق الحديثـــة ليســـت بالمســـتحيلة، لـــذلك نقـــترح علـــى البنـــوك الجزائريـــة تبـــني الأســـاليب الحديثـــة والـــتي مـــن بينهـــا نمـــاذج الإنـــذار المبكـــر مـــثلا بالتنبؤ بالتعثر المصرفي.

1- آفاق الدراسة:

إن عملنـــا محـــدود تناولنـــا فيـــه بعـــض الجوانـــب المهمـــة في الموضـــوع وأغفلنـــا بعضـــها الأخـــر، ومـــن أجـــل فـــتح آفـــاق جديـــدة نقـــترح علـــى البـــاحثين والطلبـــة القـــادمين المواضيع التالية:

- ✓ تأثير المخاطر المصرفية على النظام المصرفي.
- ✓ دور الرقابة المصرفية في إدارة المخاطر الائتمانية.
- ✓ استراتيجية البنوك في مواجهة مخاطر التعثر المصرفي.

وفي الأخـــير ونظـــرا لأهميـــة و اتســـاع الموضـــوع ،فإنـــه مـــن غـــير الممكـــن الإحاطـــة بكـــل جوانبـــه ودليـــل ذلـــك مقولـــة أحـــد المفكـــرين "لا يكتـــب إنســـانا كتابـــا في يومـــه إلا قـــال غـــده لـــو كـــان هـــذا أحســـن ،ولـــو زيـــد لكـــان يستحســـن، ولـــو قيـــل هـــذا لكـــان أفضـــل، ولـــو لم يقـــل هـــذا لكـــان أفضـــل، وهـــذا دليـــل اســـتيلاء الـــنقص علـــى عمـــل البشـــر".

قـــائمة

المصادر والمراجع

أولا الكتب.

- الكتب باللغة العربية:

1- ابـراهيم كارسـالة، "**اطـرا أ اساسـية و معاصـرة فـي مراقبـة علـى البنـوك و ادارة المخـاطر**"، معهـد السياسـات الاقتصـادية صـندوق النقـد العـربي طبعـة 2 ابو ظبي 2010

2- أمـين السـيد أحمـد لطفـي، "**التحليـل لأغـراض تقيـيم ومراجعـة الاداء والاستثمار في البورصة**"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.

3- أمينـة طوقـان، "**عمليـات الـدمج بـين المصـارف اتحـاد المصـارف العربيـة**"، لبنان 2006.

4- حشـاد نبيـل، "**دليـل إدارة المخـاطر المصـرفية**"، مركـز البحـوث دراسـات مالية ومصرفية، عمان، الأردن 2005.

5- دريـد آل كامـل شـيب، "**إدارة البنـوك المعاصـرة**"، دار الميسـرة الأردن 2012.

6- سـوزان سمـير ذيـب وأخـرون، "**ادارة الائتمـان**"، الطبعـة 1، دار الفكـر عمـان 2011.

7- شـقري نـوري موسـى وآخـرون، "**إدارة المخـاطر**"، دار الميسـرة، الأردن 2012.

8- صـادق راشـد الشـمري، "**إدارة المصـارف الواقـع والتطبيقـات العلميـة**"، دار الصفاء، الأردن 2008.

9- طارق العال حماد، "**إدارة المخاطر**"، الدار الجامعية مصر، 2003.

10- طـارق الله خـان، "**إدارة المخـاطر، تحليـل قضـايا فـي الصـناعة الماليـة**"، جدة 2003.

11- طلعت أسعد الحميد، "**الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**"، مكتبة الشفري 1998.

12- عبد الرزاق حبيب، خديجة خالدي، "**أساسيات العمل المصرفي ديوان للمطبوعات**"، الجزائر، 2015.

13- عبد الغفار الحنفي، "**إدارة المصارف**"، دار الإسكندرية مصر، 2008.

14- عبد القادر بحيح، "**الشامل لتقنيات أعمال البنوك**"، دار الخلدونية للجزائر 2013.

15- عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد جودة، "**ادارة الائتمان**"، دار النشر طبعة 1 عمان 1999.

16- عبد المنعم السيد على ونزار سعد الدين عيسى، "**النقود والمصارف والأسواق المالية**"، دار الحامد، الأردن، 2004، ص: 195.

17- عدنان تايه النعيمي وراشد فؤاد التميمي، "**التحليل التخطيط المالي اتجاهات معاصرة**"، الطبعة العربية دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

18- فريد راغب النجار، "**الإدارة الائتمان والقروض المتعثرة مخاطر البنوك في القرن 21**"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

19- مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، الديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004.

20- محمد داوود عثمان، "**ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره** "، الطبعة 1 عمان 2013.

21- محمد عبد الفتاح الصرفي، "**إدارة البنوك**"، دار المنهاج، الأردن 2006.

22- مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**"، الطبعة 1، عمان الاردن، 2006.

23- منير شاكر محمد وآخرون، **"التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"** ط1، دار وائل للنشر عمان الاردن، 2005.

24- منير إبراهيم، **"إدارة البنوك التجارية"**، الطبعة 3، المكتب العربي الحديث 1992.

25- مهند حنا، نقلا عيسى، **"إدارة المحافظ الائتمانية"**، دار الراية، الأردن 2010.

26- نادية أبو فخرة، **"تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية"**، نموذج تجريد المحلية العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين الشمس، العدد الثاني 1998.

2- الكتب باللغة الفرنسية:

27- Jacque teulie," **analyse financier d' enterprise**", edition chotred et associe editeurs 1998.

ثانيا : رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه

28- أيمن زيد، **"إدارة المخاطر الائتمانية في مصارف التجارية"**، مذكرة نيل ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2013.

29- براهيمي رياح ابراهيم المدصون، **"دور المدقق الداخلي في التفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"**، مذكرة ماجستير غير المنشورة كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل الجامعة الاسلامية غزة فلسطين 2011.

30- خالد محمود الكحلوت، **"مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، غزة، 2005.

31- سميرة رزيق، "**إدارة المخاطر التمويل في البنوك**"، ماجستير غير منشورة، تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، دفعة 2010، 2011.

32- موترفي أمال، "**تسيير القروض قصيرة الأجل**"، مذكرة نيل شهادة الماجيستر 2001 / 2002.

33- اليمن السعادة، "**استخدام التحليل المالي في تقييم ومراجعة الاداء المؤسسات و ترشيد القرارات**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، ادارة اعمال، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2009.

34- حساني بوعلام، "**إدارة مخاطر التعثر المصرفي**"، مذكرة نيل شهادة ماستر في كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت 2013.

35- كودري أحمد، لعبش عائشة، "**دور التحليل المالي في العملية اتخاذ القرار منح القروض**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016.

36- هيفاء غانية، "**إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2، 3**" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، أكاديمية مالية البنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، دفعة 2014 / 2015.

ثالثا الملتقيات والمؤتمرات:

37- أسيا قاسمي وحمزة فيلالي، "**المخاطر المصرفية ومنطلق تسيرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**"، المؤتمر الدولي حول المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11 / 12 ديسمبر 2011.

38- ندوة تطبيقات التحليل المالي و حقوق و واجبات المستثمرين في سوق الاوراق المالية ، **"التحليل و قراءة القوائم المالية"** ، هيئة الاوراق المالية والسلع الامارات العربية المتحدة ، سبتمبر 2006.

39- نصر عبد الكريم ومصطفى أبوصلاح، **"المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة إلى طبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة"**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس يومي 4 / 5 جويلية 2007 الأردن.

رابعا المقابلات شخصية:

40- مقابلات مع رئيس مصلحة القروض السيد عبد السلام، وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت.

خامسا المواقع الإلكترونية:

41- www.Bank.Badr.net 06/03/2017 14h30min

42- The our community team Milk An introduction risk management, published by www.ourcommunity.com.

الملاحق

4-9-2 Bilans de l'exploitation :

Libelle	N	N+1	N+2
Immobilisation	**2 110 470**	**1 738 034**	**1 365 598**
Terrains	/	/	/
Investissements	2 482 906	2 482 906	2 482 906
Amortissement	-372 436	-744 872	-1 117 308
Total circulant	**740 244**	**1 136 813**	**1 616 507**
Stocks	120 000	150 000	220 000
Avance Pour Compte	90 000	130 000	195 000
Clients	0	0	50 000
Disponibilités	530 244	856 813	1 151 507
TOTAL ACTIF	**2 850 714**	**2 874 847**	**2 982 105**
Capitaux propres	**991 514**	**1 480 447**	**2 052 505**
Capital personnel	581 000	991 514	1 480 447
Résultat de l'exercice	410 514	488 933	572 058
Dettes Financières	**1 859 200**	**1 394 400**	**929 600**
Dettes Bancaires (Etahadi)	1 859 200	1 394 400	929 600
Autres Dettes	/		/
TOTAL PASSIF	**2 850 714**	**2 874 847**	**2 982 105**

الملحق رقم 01.

4-9 Les Résultats Prévisionnels de l'Exploitation :

4-9-1 Tableau des Comptes des Résultats (TCR)

DESIGNATIONS	N	N+1	N+2
RECETTES D'EXPLOITATION	1 662 000	1 861 600	2 234 680
DEPENSES D'EXPLOITATION	1 309 050	1 335 231	1 361 936
RESULTAT BRUT EXPLOITATION	**352 950**	**526 369**	**872 744**
IMPOTS	/	/	/
INTERETS	/	/	/
AMORTISSEMENTS	**342 667**	**342 667**	**342 667**
RESULTAT NET D'EXPLOITATION	**20 293**	**283 702**	**530 077**

10

الملحق رقم 02.

NOTE AU COMITE DE CREDIT

G.R.E. TIARET & TISSEMSILT « 014 »
A.L. E. de : 541
Dossier de crédit : .....
Relation : .....
Date de naissance : .....à .....
Adresse .....
Qualification : .....
N° DOCUMENT : .....
N° de Compte : 541 ..... 300 0 .... 00 ouvert le .....
Solde du compte AU ..... : ..... DA
Activité : .....

2- SITUATION DES ENGAGEMENTS ARRETEE AU

ENGAGEMENTS	**Autorisations**
SERIE XXX	.....

Mouvements confies des trois derniers exercices :

2016 .....
2015 .....
2014 .....

2 - Renseignements de l'exploitation :

- Statut juridique : .....
- SURFACE AGRICOLE TOTALE : ..... HAS
- SURFACE AGRICOLE UTILE : ..... HAS
- Consistance moyenne des parts (fourchette) : DE ..... A.....
- Spéculation dominante : .....
- Autres données : .....

II- Crédit sollicité : .....NATURE / MONTANT.....

Objet du crédit : .....

الملحق رقم 03.

STRUCTURE D'INVESTISSEMENT

Intitulé des Opération	Quantité	Unité	**Prix Unitaire (DA)**	**Montants (DA)**
TOTAL				

Les montant figurant sur les la structure d'investissement sont en HT

Structure de financement :

TOTALE (TTC) = ... DA
Cout CREDIT = ... DA
AP/PERS :..... DA

CHIFRE D'AFFAIRES PREVISIONNEL

ANNEE1	ANNEE 2	ANNEE 3
.....	.....	.....

Garanties proposées : .....

CONCLUSION : (COMMENTAIRE)

.....
.....
.....
.....
.....

الملحق رقم 04.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س. ت. ر 00 ب 0011540 الجزائر الوسطى
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

....., le .....

Groupe Régional d'Exploitation de : ..... Indice ; .....

Agence Locale d'Exploitation de ..... Indice : .....

☐ Reçu de : ..... (1)

☐ Pour le compte de : .....(2)

Nature du crédit sollicité Exploitation ☐ Investissement ☐

Montant du crédit sollicité : .....DA.

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐

35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☐

45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Coordonnées de la Direction :

Téléphone : 021- 98-92-04 Fax : 023-51-15-31

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations réclamés (y compris les compléments).

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi de crédit.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

1.Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit

2.Préciser l'identité de la société émettrice de la demande.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. - 17, Bd Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021 64.72.84 à 90 / 72.72.88 / 72.73.90 / Télex : 65012
www.badr-bank.dz

الملحق رقم 05.

ANNEXE 6

PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT

N ..... du .../.../.....

COMITE: C.C.T / ALE TIARET "541"

POSITION DES COMPTES 300
..... DA

EMPRUNTEUR.....
ACTIVITE : .....
ALE...TIARE 541

N° COMPTE : 541 ..... 300 0..... 00

COTE RISQUE

Groupe d'affaires:
Sté 1
Sté 2
Sté 3

AUTORISATION PRECEDENTE			ENCOURS DES CREDITS		AUTORISATION SOLLICITEE		
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE

INFORMATIONS SUPLEMENTAIRES:

GARANTIES PROPOSEES

GARANTIES EXIGEES:

DECISION OU AVIS DU COMITE DE CREDIT

Mr BAHET ABDELLAH
CHEF DE POLE TRANSACTION

Mr KOUIDER ETTOUMI ALI
DIRECTEUR D'AGENCE
PRESIDENT

MME N. BELACEL
SUPERVISEUR

الملحق رقم 06.

DOSSIER DE CREDIT ETTAHADI :

- DEMANDE DE CREDIT
  DOIT COMPORTE LES ELEMENTS SUIVANT
  - NATURE DU PROJET
  - MONTANT DU CREDIT SOLLICIOTE
  - NATURE DE LA GARANTIE PROPOSE
- DOSSIER JURIDIQUE DU DEMANDEUR (PERSONNE PHYSIQUE) / GERANT (PERSONNE MORAL)
  - EXTRAIT DE NAISSANCE 12
  - JUSTIFICATIF DE RESIDANCE
  - COPIE DE LA PIECE D'IDENTITE
- ATTESTATION DE VALIDATION DE PROJET
- ACTE DE PROPRIETE/CONCESSION DES TERRES AGRICOLES
  -CAUTION SOLIDAIRE DU PROPRIETAIRE EN CAS DE LOCATION + ENGAGEMENT D'HYPOTHEQUE EN FAVEUR DE LA BANQUE POUR GARANTIR LE CREDIT
  -PROCUTATION D'HYPOTHEQUE EN CAS DE GESTION DES TERRES PAR PROCURATION
- PROFORMA DU MATERIEL SOLLICITE
- ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE
- CARTE FELLAH/ELEVEUR
- FICHE SIGNALITIQUE

➢ EN CAS D'ELEVAGE :
- ATTESTATION SANITAIRE DU BATIMENT D'ELEVAGE
- JUSTIFICATIF DE L'EXISTANCE DU FORAGE (SI NECESSAIRE)
- RESPECT DES NORMES TECHNIQUES

➢ EN CAS DE CONSTRUCTION :
- AUTORISATION DE CONSTRUCTION
- DEVIS ESTIMATIF DES TRAVAUX

➢ EN CAS DE PERSONNE PHYSIQUE COMMERCANTE
- COPIE DES DOCUMENTS AUTORISANT L'EXERCICE DE L'ACTIVITE
- COPIE DE LA CARTE FISCAL
- BILAN DES TROIS (03) DERNIERS EXERCICES
- SITUATION FISCAL ET PARAFISCAL
- BILAN ET TCR PREVISIONNEL

❖ EN CAS DE PERSONNE MORAL
- STATUS DE L'ENTITE COMMERCANTE
- BOAL
- P.V. OFFRANT LE POUVOIR D'EMPRUNT AU GERANT

- ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT CNMA
- TOUT DOCUMENTS JUGES UTILES A LA BONNE TENU DU DOSSIERS
- LA BANQUE SE RESERVES LE DROITS D'EXIGE D'AUTRES DOCUMENTS AU BESOIN
- UNE VISITE SUR LES LIEUX D'IMPLANTATION DU PROJET SERA PROGRAMMEE AVEC UN COLLABORATEUR DESIGNE PAR LA BANQUE

À NOTER : TOUS LES DOCUMENTS DOIVENT PARVENIR A LA BANQUE EN TROIS (03) EXEMPLAIRES.

الملحق رقم 07.

DOSSIER DE CREDIT ETTAHADI :

- DEMANDE DE CREDIT
  DOIT COMPORTE LES ELEMENTS SUIVANT
  - NATURE DU PROJET
  - MONTANT DU CREDIT SOLLICIOTE
  - NATURE DE LA GARANTIE PROPOSE
- DOSSIER JURIDIQUE DU DEMANDEUR (PERSONNE PHYSIQUE) / GERANT (PERSONNE MORAL)
  - EXTRAIT DE NAISSANCE 12
  - JUSTIFICATIF DE RESIDANCE
  - COPIE DE LA PIECE D'IDENTITE
- ATTESTATION DE VALIDATION DE PROJET
- ACTE DE PROPRIETE/CONCESSION DES TERRES AGRICOLES
  -CAUTION SOLIDAIRE DU PROPRIETAIRE EN CAS DE LOCATION + ENGAGEMENT D'HYPOTHEQUE EN FAVEUR DE LA BANQUE POUR GARANTIR LE CREDIT
  -PROCUTATION D'HYPOTHEQUE EN CAS DE GESTION DES TERRES PAR PROCURATION
- PROFORMA DU MATERIEL SOLLICITE
- ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE
- CARTE FELLAH/ELEVEUR
- FICHE SIGNALITIQUE

➢ EN CAS D'ELEVAGE :
- ATTESTATION SANITAIRE DU BATIMENT D'ELEVAGE
- JUSTIFICATIF DE L'EXISTANCE DU FORAGE (SI NECESSAIRE)
- RESPECT DES NORMES TECHNIQUES

➢ EN CAS DE CONSTRUCTION :
- AUTORISATION DE CONSTRUCTION
- DEVIS ESTIMATIF DES TRAVAUX

➢ EN CAS DE PERSONNE PHYSIQUE COMMERCANTE
- COPIE DES DOCUMENTS AUTORISANT L'EXERCICE DE L'ACTIVITE
- COPIE DE LA CARTE FISCAL
- BILAN DES TROIS (03) DERNIERS EXERCICES
- SITUATION FISCAL ET PARAFISCAL
- BILAN ET TCR PREVISIONNEL

❖ EN CAS DE PERSONNE MORAL
- STATUS DE L'ENTITE COMMERCANTE
- BOAL
- P.V. OFFRANT LE POUVOIR D'EMPRUNT AU GERANT

- ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT CNMA
- TOUT DOCUMENTS JUGES UTILES A LA BONNE TENU DU DOSSIERS
- LA BANQUE SE RESERVES LE DROITS D'EXIGE D'AUTRES DOCUMENTS AU BESOIN
- UNE VISITE SUR LES LIEUX D'IMPLANTATION DU PROJET SERA PROGRAMMEE AVEC UN COLLABORATEUR DESIGNE PAR LA BANQUE

À NOTER : TOUS LES DOCUMENTS DOIVENT PARVENIR A LA BANQUE EN TROIS (03) EXEMPLAIRES.

الملحق رقم 08.

DOSSIER DE CREDIT CLASSIQUE :

- DEMANDE DE CREDIT
  - -DOIT COMPORTE LES ELEMENTS SUIVANT
    - NATURE DU PROJET
    - MONTANT DU CREDIT SOLLICIOTE
    - NATURE DE LA GARANTIE PROPOSE (GAGE OU HYPOTHEQUE)
- DOSSIER JURIDIQUE DU DEMANDEUR (PERSONNE PHYSIQUE) / GERANT (PERSONNE MORAL)
  - -EXTRAIT DE NAISSANCE 12
  - -JUSTIFICATIF DE RESIDANCE
  - -COPIE DE LA PIECE D'IDENTITE
- ACTE DE PROPRIETE/CONCESSION/LOCATION DU LIEU D'IMPLANTATION DU PROEJT
  - - DOCUMENT DE JOUISSANCE DE PROPRIETE DU BIEN HYPOTHEQUE/GAGE EN FAVEUR DE LA BANQUE POUR GARANTIR LE CREDIT
  - -CAUTION SOLIDAIRE SI BESOIN
  - -PROCURATION D'HYPOTHEQUE EN CAS DE GESTION DU BIEN PAR PROCURATION
    - EN CAS OU LA GARANTIE EST L'HYPOTHEQUE DES TERRES CELLE-CI DOIVENT ETRE EN PROPRIETE ET NON EN CONCESSION
- PROFORMA DU MATERIEL SOLLICITE
- EVALUATION DU BIEN PROPOSE EN GARANTIE PAR UN EXPERT AGREER PAR LA BANQUE
  - -LA VALEUR DOIT ETRE SUPERIEUR AU MONTANT DU CREDIT SOLLICITE
- ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE
- CARTE FELLAH/ELEVEUR
- FICHE SIGNALITIQUE
- ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT CNMA

➢ EN CAS D'ELEVAGE :
- -ATTESTATION SANITAIRE DU BATIMENT D'ELEVAGE
- -JUSTIFICATIF DE L'EXISTANCE DU FORAGE (SI NECESSAIRE)
- -RESPECT DES NORMES TECHNIQUES

➢ EN CAS DE CONSTRUCTION :
- -AUTORISATION DE CONSTRUIRE
- -DEVIS ESTIMATIF DES TRAVAUX

➢ EN CAS DE PERSONNE PHYSIQUE COMMERCANTE
- -COPIE DES DOCUMENTS AUTORISANT L'EXERCICE DE L'ACTIVITE
- -COPIE DE LA CARTE FISCAL
- -BILAN DES TROIS (03) DERNIERES
- -SITUATION FISCAL ET PARAFISACL
- -BILAN ET TCR PREVISIONNEL

❖ <u>EN CAS DE PERSONNE MORAL</u>
- - STATUS DE l'ENTITE COMMERCANTE
- - BOAL
- - P.V OFFRANT LE POUVOIR D'EMPRUNT AU GERANT

- TOUT DOCUMENTS JUGES UTILES A LA BONNE TENU DU DOSSIERS
- LA BANQUE SE RESERVES LE DROITS D'EXIGE D'AUTRES DOCUMENTS AU BESOIN
- UNE VISITE SUR LES LIEUX D'IMPLANTATION DU PROJET SERA PROGRAMMEE AVEC UN COLLABORATEUR DESIGNE PAR LA BANQUE

<u>À NOTER : TOUS LES DOCUMENTS DOIVENT PARVENIR A LA BANQUE EN TROIS (03) EXEMPLAIRES</u>.

الملحق رقم 09.

BADR
DGA/ENGAGEMENTS -DFAPA

NOTE AU COMITE DE CRDEIT "CREDIT ETTAHADI"

GRE: **014**
ALE: **541**
CLIENT: ....

PERSONNE PHYSQUE:

NOM & PRENOM:
AGE:
ADRESSE :
QUALIFICATION:
REGISTRE DE COMMERCE N° :

PERSONNE MORALE:

RAISON SOCIALE:
FORME JURIDIQUE:
CAPITALE SOCIAL:
SIEGE SOCIAL:
ASSOSIE ET REPARTITION DU CAPITALE SOCIALE:
GERANT:

N° DE COMPTE: 541- .....- 300 -.....
DATE D'ENTREE EN RELATION: .....
ACTIVITE: .....

I- SITUATION DES ENGAGEMENT ARRETEE AU : .....

ENGAGEMENT	AUTORISATION
NEANT	**NEANT**

GARANTIES DETENUES: **NEANT**
GARANTIES PROPOSEES: .....
.....

MOUVEMENTS CONFIES DES TROIS DERNIERS EXERCICES:

-2014	**NEANT**
-2015	**NEANT**
-2016	**NEANT**

الملحق رقم 10.

II- PRESENTATION DE L'EXPLOITATION:

STATUT JURIDIQUE:

SURFACE AGRICOLE TOTALE:

SURFACE AGRICOLE UTILE:

SPECULATION DOMMINANTES: .....

INVESTISSEMENT EXISTANTS:

FORAGES:

HANGAR:

AGREMENT SANITAIRE:

CHEPTEL:

- BOVIN :
- OVIN :
- EQUIN:
- AVICULTURE:

MATERIEL AGRICOLE:

PARCELLE:	1	2	3
		totale	

III- CREDIT SOLLICITE: ..... DA

IV- OBJET DU PRET:

INTITULE DES OPERATIONS	QUANTITE	UNITE	PRIX UNITAIRE (DA)	MONTANT (DA)
Voir factures proforma				
TOTALE				

V- STRUCTURE DE FINANCEMENT:

DESIGNATION	COUT GLOBAL	CREDIT BANCAIRE	APPORT PERSONNEL	CREDIT ETTAHADI	SUBVENTION
Voir factures proforma					
TOTALE					
%					

الملحق رقم 11.

VI- CHIFFRE D'AFFAIRES PRIVISIONNEL:

6-1 PRODUCTION VEGETALE:

SPECTULATION	SUPERFICIE (HA)	RENDEMENT QX/HA	PRIX UNITAIRE DE VENTE (DA)	CA PREVISIONNEL (DA)
	NEANT			

6-2 PRODUCTION ANIMALE (GROS ELEVAGE):

TYPE D'ELEVAGE	EFFECTIF (TETE)	PRODUCTION				CA PREVISIONNNEL (DA)
		LAIT (L)	PRIX DE VENTE	VEAUX VELLES BELIER, ANTENAISE	PRIX DE VENTE	
BOVIN (V/L)						
OVIN			NEANT			
AUTRE						
TOTALE						

6-3 PRODUCTION ANIMALE (PETITS ELEVAGE):

TYPE D'ELEVAGE	EFFECTIF (SUJETS)	PRODUCTION					CA PREVISIONNEL (DA)
		OUEFS (NBR)	PRIX DE VENTE	POULETTES REFORMEE	POULET DE CHAIR (POIDS)	PRIX DE VENTE	
poule pondeuse			NEANT				
poulet de chair							
repro - chair							
autre....							

EXCEDENT BRUTE: *VOIR ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE

Désignation	1ere année	2em année	3em année	4em année	5em année
Recette					
Dépenses					
Excedent					

désignation	1	2	3	4	5
cach flow					

الملحق رقم 12.

VII- ANALYSE FINANCIERE:

7-1 TABLEAU DES COMPTES DES RESULTATS PREVISIONNEL :

7-2 VALEUR ACTUELLE NETTE

ANNEE	0	1	2	3	4	5	ETC....
FLUX NON ACTUALISES							
COEFFICIENT D'ACCTUALISATION		0%	0%	0%	0%	0%	
FLUX ACTUALISES							
FLUX ACTUALISES previsionnels							
FLUX ACTUALISES CUMuLES							
total valeur actuelle de flux financier							

INDICE DE PROFITABLITE

$$IR = \Sigma \frac{\text{FluxActualisés}}{\text{Investissement}} = \frac{\quad}{\quad} =$$

DÉLAI DE RÉCUPÉRATION DES CAPITAUX

$$DRC = \frac{\text{Investissement}}{\text{Moyenne de flux actualisés}} = \frac{\quad}{\quad} =$$

APPRÉCIATION DU DIRECTEUR D'AGENCE:

LE DIRECTEUR D'AGENCE

الملحق رقم 13.